

العربية: الثابت والمتحول بين السابق واللاحق "دلالة الكلمة العربية أنموذجاً"

د. مهدي أسعد عرار
جامعة بيرزيت - فلسطين

مهأء وتأسيس:

عنّ لي وأنا أمسكُ عنانَ القلم عن كتابة بحثٍ لي قُبِلَ للنشر في مجلة "مجمع اللغة العربية الأردني" أن أستكملَه بأبحاثٍ أخرى تجلّي ما كان البحثُ مضماره، وكنتُ قد وسمتهُ بـ: "أثر استشراف التطور الدلالي في فهم النص القرآني: أمثلة جزئية ومقولاتٌ كئيّة" (١)، ثم ارتضيتُ أن أوسّع دائرة البحثِ ذاك ببحثٍ آخرٍ ذي لُحمةٍ ونسبٍ حميمٍ بالأول، لأنتقل بها من التنزيل العزيز إلى الحديث الشريف، فكان ذلك ودفعتُ به للنشر، ثم قفز في النفسِ خاطرٌ مفاده أن أستصفي مثلاً مبينةً عن أثر استشراف التطور الدلالي في فهم المتعِين من نصوص العربية المعرّمة المتقدمة في المعجم العربي، فاستجدته، وتلقفتهُ بقبولٍ حسنٍ أفضى إلى أن يكونَ هذا البحثُ كثالته الأثافي.

وقد كان من محصولِ هذا المتقدّم بيانهُ وقوفي عند مُثلٍ من ثلاثٍ فُرح: من كلام ربّ النَّاس، ونبِيّ النَّاس، وكلام النَّاس، وقد أُلفيتُ في وقفاتي تلكم ألفاظاً منزاحةً عن دلالتها المتقدمة، وقد غدا من المحظورِ المُستهجنِ أن يفهمها اللاحق فهماً دلاليّاً

١. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٨، ٢٠٠٥م، وقد عرج فيه الباحث على كلمات يفهمها اللاحق فهماً مغايراً للمتعين من معناها؛ وذلك نحو الركض، والسعي، والفتنة، وغير ذلك.

معاصراً ظاناً أنّ تلكم الألفاظ المتقدمة كانت تعني عند السّابق ما تعنيه اليوم، إذ إنّ تراخياً بين اللفظ ودلالته قد وقع، كان ورودُ السّابق على نصّ اللاحق مما ينتسبُ إلى المحال، فتلك أمةٌ قد خلت لها ما كسبت، دلاليّاً، ولما كان ورودُ اللاحق على نصّ السّابق متحقّقاً قريبَ المبتغى؛ إذ إنّ فينا قرآناً كريماً شريفاً ينلّي آناء اللّيل وأطرافَ النهار، وفينا أحاديثَ الرّسولِ الكريمِ صلّى الله عليه وسلّم، وفينا مصنّفاتٍ تراثيّةً متقدمة معمرّةً كثيرةً كثيرة - لما كان كذلك - آثرتُ في وجهتي التي ولّيتُ قلمي شطرها أن يكون ذلكم الدّرسُ تطبيقيّاً، فجعلتُ المثلَ المصطفاهُ من المعجم العربيّ مورداً لطلبتي لأغراضٍ في النفس شتّى، ومنها ما كان:

- تبييناً لمدى استشرافهم التطوّر الدّلاليّ أولاً.
- وتجليّة لواقع تغييب التطوّر الدّلاليّ في فهم السّابق وأثره في التّجافي عن المقصد الذي رمى إليه ثانياً.
- وتوصيفاً تطبيقيّاً لهذا الإشكال الموسوم بـ "بين السّابق واللاحق في فهم النصّ".

بين السّابق واللاحق:

من المُفرّر المُستحكّم أنّ ظاهرة التطوّر اللّغويّ عامّة، والدّلاليّ خاصّة، نافذةُ الفعلِ في اللّغة، ويتجلّى ذلك في مُستوياتِ اللّغة: الصّوتيّ، والصّرفيّ، والتركيبيّ، والمعجميّ والأسلوبيّ، والحقّ أنّ هذا الميدان؛ ميدانَ التطوّر اللّغويّ مازالَ بكرةً لم تقم

عليه دراساتٌ وافيةٌ نُجِّلُه وتبيِّن مظاهره في مستوياتِ العربية^(٢) ، وموضعُ المباحثةِ في هذه الورقةِ قائمٌ على ملحظٍ له خطرُهُ في تلقِّي نصِّ السَّابقِ والوقوفِ على مقاصده ورسومِ تعابيره، والحقُّ أنَّ النَّاظِرَ في المُعْجَمَاتِ العَرَبِيَّةِ يَجِدُ بَيْنَ كَثِيرٍ مِنَ الْأَفْظَانِ وَدِلَالَاتِهَا تَرَخِيماً جَلِيّاً، وَلَا يُنْسَى أَنَّ كَثِيراً مِنَ الْأَفْظَانِ العَرَبِيَّةِ المُعَمَّرَةِ مُتَدَاوِلَةٌ، وَقَدْ خَضَعَتْ لِنَامُوسِ النَّطْوَرِ، فَانزاحَتْ بَعْضُ الْأَفْظَانِ عَنِ دِلَالَاتِهَا قَلِيلاً، وَتَرَخَتْ أُخْرَى إِلَى حَدِّ الْإِيهَامِ دُونَ الْإِحْكَامِ، وَقَدْ كَانَ مِنْ شَأْنِ هَذَا الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّ يُعْقَبَ التَّبَاسُاطُ وَغَمُوضاً فِي بَعْضِ الْمَوَاقِفِ الْكَلَامِيَّةِ، كَأَنَّ يَفْهَمَ الْآلَاحِقُ الْأَفْظَانَ السَّابِقِ كَمَا يَفْهَمُهَا فِي عَصْرِهِ ظَانّاً أَنَّ تَلْكَمَ الْأَفْظَانَ الْمُتَقَادِمَةَ كَانَتْ تَعْنِي عِنْدَ السَّابِقِ مَا تَعْنِيهِ عِنْدَ الْآلَاحِقِ، فَكَثِيرٌ مِمَّا يَوْهَمُونَ إِذْ يَظُنُّونَ أَنَّ بَعْضَ الْأَفْظَانِ الْمُتَقَادِمَةَ كَانَتْ تَعْنِي أَمْسِ مَا تَعْنِيهِ الْيَوْمَ.

والحقُّ أنَّ لِلنَّطْوَرِ الدَّلَالِيَّ بَوَاعِثَ مَخْصُوصَةً وَأَعْرَاضاً، فَدِلَالَاتُ الْأَفْظَانِ فِي حَرَكَةٍ دَائِمَةٍ، فَمَنْ تَعَمَّيْمٍ إِلَى تَخْصِيصٍ إِلَى رَقِيٍّ إِلَى انْحِطَاطٍ، وَتَفْعُلُ بَوَاعِثُ مَخْصُوصَةً أَدْوَاراً تُفْضِي إِلَى تَطْوَرِ دِلَالَاتِ الْأَفْظَانِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْأَدْوَارِ الْاجْتِمَاعِيَّةُ وَالتَّارِيخِيَّةُ وَالنَّفْسِيَّةُ وَكثْرَةُ التَّدَاوِلِ وَالحَاجَةُ وَتَطْوَرُ الْمُجْتَمَعِ، ثُمَّ إِنَّهَا وَسِيلَةُ التَّفْكِيرِ وَأَدَاتُهُ، وَالفِكرُ فِي حَرَكَةٍ دَائِمَةٍ مُنَوَّبَةٍ، وَمَا يَجْرِي عَلَى الْفِكرِ يَجْرِي عَلَى اللُّغَةِ.

٢. للوقوف على الأبحاث التي عنيت باستشراق التحول في المستوى التركيبي انظر: نهاد الموسى، اللغة العربية بين الثبوت والتحول : مثل من ظاهرة الإضافة، حوليات الجامعة التونسية، ع ١٣ ، ١٩٧٦م، ٧-٥٥، ومحمد رباح، انحسار الأصول وانتشار الفروع في نحو العربية، بحث قبل للنشر في مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م. وفي المستويين الصرفي والتركيبى: محمد الخولي، دراسات استطلاعية تحليلية لمفردات اللغة العربية وجملها، بحث في كتابه "دراسات لغوية"، دار الفلاح، عمان، ١٩٨٨م، ٧١-١١٤.

وفي افتراضٍ وليدِ الخيالِ لا أملٌ من تَرَدادهِ أقولُ: لنا أن نسرِّحَ الخاطرَ متخيِّلين أنَّ أمراً القيسِ "السَّابِقَ" بُعِثَ حَيًّا مِنْ قَبْرِهِ بِمَشِيئَةِ اللهِ الْقَدِيرِ، وَأَنَّهُ بَدَأَ يَتَجَوَّلُ فِي أَسْوَاقِ اللَّاحِقِ بِرِيَّةِ الْعَرَبِيِّ التَّقْلِيدِيِّ وَقَدْ نَفَضَ عَنْ جَبِينِهِ رَمَالَ الصَّحْرَاءِ، أَحْسَبُ أَنَّ نَصِيْبَهُ مَعَنَا مِنَ التَّوَاصُلِ خَافَتْ؛ ذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَفَاظِ الْحَادِثَةِ لَا عَهْدَ لَهُ بِهَا، كَالْحَاسُوبِ، وَالْهَاتِفِ، وَالتَّلْفَازِ وَالْمَذْيَاعِ، وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَفَاظِ عَصَرَهُ اسْتَوَتْ الْيَوْمَ فِي مَلَامِحَ دِلَالِيَّةٍ مَفْتَرِقَةٍ عَنِ مَلَامِحِهَا الْأُولَى افْتِرَاقًا يَسِيرًا أَوْ خَطِيرًا، وَلَا يُنْسَى أَنَّهُ سَيَفْتَقِدُ كَثِيرًا مِنَ الْأَفَاظِ عَصَرَهُ الَّتِي طَوَّاهَا الزَّمَنُ؛ سَيَفْتَقِدُ نَاقَتَهُ وَصِفَاتِهَا، وَسَيْفَهُ وَأَوْصَافَهُ وَالْمَلَامِحَ الدِّلَالِيَّةَ الْمُمَيَّزَةَ لِكُلِّ وَصْفٍ، وَالخَمْرَةَ وَأَشْكَالَهَا، وَأَنْوَاعَ الرِّيحِ الَّتِي كَانَ يَقِيْمُ فَرْوَقًا دِلَالِيَّةً بَيْنَ الْأَفَاظِهَا، وَحِصَانَهُ وَالْأَوْصَافَ الدَّقِيقَةَ الَّتِي كَانَ يَسْبِغُهَا عَلَيْهِ، وَفَوْقَ هَذَا كُلِّهِ، سَيَجِدُ نَفْسَهُ غَرِيبًا فِي عَالَمِ الْبَنْطَالِ وَالْقَمِيصِ، وَأَحْسَبُ أَنَّ الْبَاحِثَ غَيْرَ مُبَالِغٍ لَوْ قَالَ: وَالْأَمْرُ عِنْدَ اللَّاحِقِ كَمَا هُوَ عِنْدَ السَّابِقِ "امرئ القيس"، فَإِذَا مَا أُرْجِعَ إِلَى الْقُرُونِ الْأُولَى فَإِنَّهُ سَيَلْقِي عَنَّا وَمَشَقَّةً فِي التَّوَاصُلِ، بَلْ سَتَفْضِي بِهِ تِلْكَ الْمَشَقَّةُ إِلَى أَبْوَابِ التَّفَاصُلِ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ سَيَنْقَرُ عَنِ مَعَانِي الْأَفَاظِ السَّابِقِ فِي الْمُعْجَمَاتِ، وَقَدْ يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ إِدْرَاكُهَا إِدْرَاكَ السَّابِقِ، وَسَيَجِدُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمَدْلُولَاتِ قَدْ تَطَوَّرَتْ مَعَ بَقَاءِ رَسْمِهَا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ كَالْبَرِيدِ وَرِيْشَةِ الْكِتَابَةِ وَالذَّبَابَةِ وَالْقَطَارِ، وَلَا يُنْسَى أَمَّاءُ الْفَرْوَقِ الدِّلَالِيَّةِ الْمُمَيَّزَةِ الَّتِي كَانَ يَقِيْمُهَا السَّابِقُ، كَالْفَرْقِ بَيْنَ الْقُعُودِ وَالْجُلُوسِ، وَالظَّلِّ وَالْقِيءِ، وَالْقَضِيمِ وَالْكَهَامِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ كَثِيرٌ، حَقًّا إِنَّهَا مَشْكَلَةٌ لِعَوِيَّةٍ تَفْضِي بِاللَّاحِقِ إِلَى الْوَلُوجِ فِي عَالَمِ اللَّبْسِ مِنْ بَوَابِ عَرِيضَةٍ: مِنْ أَمَّاءِ الْفَرْوَقِ الدِّلَالِيَّةِ، وَمِنْ انْزِيَاكِ الْأَفَاظِ عَنِ دِلَالَتِهَا إِلَى حَدِّ الْإِيْهَامِ دُونَ الْإِحْكَامِ، وَمِنْ انْتِفَاءِ مَقْدَرَتِهِ عَلَى إِقَامَةِ بَوْنٍ بَيْنَ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ، وَعِنْدَهَا سَتَصْبِحُ النَّاقَةُ وَصِفَاتُهَا الْمُتَبَايِنَةَ الْمُتَنَوِّعَةَ "نَاقَةً" وَاحِدَةً عِنْدَ اللَّاحِقِ، وَهِيَ عِنْدَ السَّابِقِ أَشْكَالٌ وَأَلْوَانٌ وَأَنْوَاعٌ، وَسَتَعْدُو أَنْوَاعُ السِّيُوفِ وَصِفَاتُهَا

سيفاً واحداً، كما ستصبحُ جميعُ أنواعِ السيَّاراتِ المتباينةِ التي يراها امرؤُ القيسِ سيارةً واحدةً؛ ذلكَ أنَّها ممَّا يقعُ خارجَ وعيه ومفهوميهِ فقد يصعبُ عليه أنْ يدركَ أنَّ هذه من طراز "مرسيدس"، وأنَّ تلكَ من طراز "فولفو" (٣).

لنرجعَ النَّظْرَ برويةٍ فيما يأتي من كلماتِ اعترى دلالاتها تطوُّرٌ دلاليٌّ أفضى إلى وجوبِ استرفاده عند الوقوفِ على نصِّ السَّابقِ:

• الأثاث:

وبنظرةٍ سريعةٍ إلى دلالةِ هذه الكلمة التي نتداولها اليومَ تداولاً كثيراً يظهر أنَّه قد وقع فيها تطوُّرٌ دلاليٌّ هيئته التَّخصيصُ؛ إذ إنَّ دلالةَ المتاع كانت رغبةً تشتمل على مُدخَلاتٍ متنوعة، فقد جاء في "أدب الكاتب" أنَّ الأثاثَ المالُ أجمع: الإبلُ، والغنمُ، والمتاعُ، والعييدُ (٤)؛ وهي عند الفراء المتاعُ (٥)، وليس يخفى أنَّ قوله "المتاع" محتملٌ لأشياءَ كثيرة، وفي اللسان قيل إنَّ الأثاثَ الكثيرُ من المالِ وقيل: المالُ كُلُّه، والمتاعُ ما كان من لباسٍ أو حشوٍ لفراشٍ أو دثارٍ (٦) وقد جاء في القاموس أنَّ الأثاثَ هو متاعُ البيتِ والمالُ أجمع (٧)، وكذلك في مفردات الراغب الأصفهاني (٨).

٣. انظر: مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية: جدل التواصل والتواصل، دار وائل، عمان ٢٠٠٣م، ١٧٧.

٤. انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٥٣.

٥. انظر: الفراء، معاني القرآن، ١٧١/٢.

٦. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "أثاث".

٧. انظر: الفيروز أبادي، القاموس، مادة "أثاث".

٨. انظر: الراغب، المفردات، ١٥.

يظهرُ من هذا العرضِ الدائرِ في فلكِ دلالةِ رحبةٍ، فالأثاثُ اسمٌ لمتاع البيت، والمالِ، والإبلِ، والغنمِ، والعبيدِ و.... ولكن هذه الدائرة الدلالية الرحبة اختزلت فاطرح كثيرٌ من المُدخلات التي تستوعبها هذه الدلالة، فاقترحت في رحلة العربية على واحدةٍ، وهي متاعُ البيت، وهذا هو المعنى الذي لنا به عهدٌ وتواضعُ هذه الأيامِ، والحقُّ أنني كنتُ قد عرضتُ هذه الكلمةَ على طلبةِ العربيةِ الشاذينِ ملتمساً منهم تعيينَ معناها، فجنحوا كلهم إلى ما استقر في الفهم اللغويِّ المعاصرِ القائلِ بأنه متاعُ البيتِ فقط.

● البلد:

وللبلد في كلامِ السابقِ دلالةٌ أعمُّ وأرحبُ من دلالتها عند اللّاحقِ؛ إذ إنّها عند الأخيرِ تعني المكانَ العامرَ المسكونَ ذا الحدودِ، ولكن هذا المعنى جزءٌ من معناها في المعجمِ العربيِّ؛ إذ ينضاف إليه أنه كلّ موضعٍ أو قطعةٍ مستحيضةٍ عامرةٍ كانت أو غير عامرةٍ، خاليةٍ أو مسكونةٍ (٩)، وقد جنح إلى هذا المعنى ابنُ الأثيرِ في تفسيرِ الحديثِ الشَّريفِ: "وأعوذ بك من ساكني البلد" فقال: "والبلد من الأرض ما كان مأوى للحيوانِ وإن لم يكن فيه بناء، وأراد بساكنيه الجنَّ لأنهم سكاُن الأرض (١٠) ، ولعلَّ وصف هذا التطوُّرِ الدلاليِّ الواقعِ في دلالةِ البلدِ قائمٌ على التخصيصِ.

٩. انظر: الأزهري، التهذيب، مادة "بلد"، وابن منظور، اللسان، مادة "بلد".

١٠. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/١٥١، وابن منظور، اللسان، مادة "بلد".

• التَّابُوتُ:

للتابوت اليومَ دلالةٌ تفارق دلالةَ الأَمْسِ، ولكنَّهما - أعني الدَّالَّتَيْنِ - تتصلانِ بنسبٍ حميمٍ، والمعنى الشَّائِعُ اليَوْمَ أَنَّهُ الظَّرْفُ الَّذِي يَوْضَعُ فِيهِ المِيتُ لِيُحْمَلَ، ولا يَكادُ هذا المعنى في عاميَّتِنَا - في الَّذِي أَعْلَمُهُ - يَنْصَرَفُ إِلَّا لِحَقْلِ المَوْتِ، والحَقُّ أَنَّ هذا المعنى الحادِثَ لم يَرِدْ في المعجم العربيِّ؛ إذ إنَّ الَّذِي ورد فيه أَنَّهُ الصَّنَدُوقُ (١١)، وقد وردتْ هذه الكلمة في قولهِ - تبارك اسمُهُ - : " إنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ (١٢) ، كما أشار إليه مَنْ عرَّجَ عليه من اللُّغَوِيِّينَ والمُفَسِّرِينَ - أَنَّهُ الصَّنَدُوقُ، وقد قيلَ إِنَّهُ "كان شيئاً منحوتاً من الخشبِ في حكمة" (١٣) ، وقد قيلَ هو الصَّنَدُوقُ الَّذِي كانتْ فِيهِ التَّوراةُ تَوْضَعُ، وقد كان من عود سمساجٍ عليه صفائحُ الذَّهَبِ (١٤) ، والمعنى عند الزَّمخَشَرِيِّ أَنَّهُ صَنْدُوقُ التَّوراةِ، وكان موسى - عليه السَّلامُ - إذا قاتلَ قَدَمَهُ، فكانتْ تَسْكُنُ نفوسُ بني إِسْرَائِيلَ فلا يَفْرُونَ (١٥) .

إِخالَ أَنَّ كَلَّ ما تَقَدَّمَ يُجْمَعُ على أَنَّ التَّابُوتَ هو الصَّنَدُوقُ ولكن اللُّغَوِيِّينَ افترقوا في بيانِ اشتقاقهِ (١٦) وقد قال الزَّمخَشَرِيُّ - وهنا موضعُ تمثُّلِ التَّطَوُّرِ الدَّلَالِيِّ - برأيين: أولهما أَنَّهُ على وزن "فاعول"، وثانيهما أَنَّهُ على وزن "فعلوت"، والأخير عنده أعلى وأكدر؛ إذ إِنَّهُ مأخوذٌ من "التوب"، وهو الرَّجُوعُ، لأنَّهُ ظَرْفٌ تَوْضَعُ فِيهِ الأَشْيَاءُ وتُودَعُهُ فلا يَزَالُ يَرْجِعُ إليه ما يَخْرُجُ مِنْهُ (١٧) .

١١. انظر: ابن منظور، اللسان مادة "تبت".

١٢. الآية (البقرة، ٢٤٨).

١٣. انظر: الراغب، المفردات، ٨٢.

١٤. انظر السجستاني، النزهة، ١٥٤.

١٥. انظر الزمخشري، الكشاف، ٣٧٨/١.

١٦. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "تبت" ومادة "توب".

١٧. الزمخشري، الكشاف، ٣٨٠/١، وأبو حيان، البحر، ٢٦٩/٢.

لعلّه تجدر الإشارة إلى أن تطوراً دلاليّاً اعترى كلمة "التأبوت"، أوّله قائم على أنّه إذا نحن سلّمنا أنّ هذه الكلمة إنّما هي مشتقة من "توب"، فإن ذلك يعني أنّ تطوراً دلاليّاً وقع إذ سمّي التأبوت تابوتاً لما فيه من رجعة صاحبه إليه كما تقدّم عند الزمخشري من بيان. وثانية: التطور الحادث اليوم، وهو تخصيص دلالة التأبوت للميت بعد أن كانت معمّمة تدلّ على الصندوق وما يوضع فيه بإطلاق، ومما جاء بالمعنى المجازي "ما أودعت تابوتي شيئاً ففقدته"، أي ما أودعتُ صدري علماً فعدمته^(١٨)، وكذلك قوله - صلى الله عليه وسلّم - في دعاء الليل: اللهم اجعل في قلبي نوراً - وذكر سبعا - في التأبوت"، وقد أريد بالتأبوت ههنا الأضلاع وما تحويه كالقلب والكبد وغيرهما تشبيهاً بالصندوق الذي يُحرز فيه المتاع^(١٩)، وقد ساءلتُ فيها طلاب العربية فلم تقترن في أذهانهم إلا بما يُحمل عليه الميت، وهي كذلك في عامياتنا.

• الجنازة:

لعلّه يُحسن أن أستفتح هذه المباحثة بالإلماح إلى أنّ مذاهب اللغويين قد تباينت في ضبط هذه الكلمة، فمنهم من قال إنّ الجنازة والجنازة الميت على سريره^(٢٠)، ومنهم من قال إنّ الجنازة بالفتح الميت، وبالكسر السرير، وإن لم يكن عليه الميت فهو سرير أو نعش^(٢١)، ومنهم من قال إنّ الجنازة الإنسان الميت، وقد جرى في كلام أفواه

١٨. انظر: الزمخشري، الأساس، ٥٩.

١٩. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/١٧٩.

٢٠. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/٣٠٦، وابن منظور، اللسان، مادة "جنز".

٢١. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "جنز"، وابن منظور، اللسان، مادة "جنز".

الناس جَنَازَةً، بالفتح، والنَّحَارِيرُ ينكرونه" (٢٢) ، والمستصَفَى مما تقدّم أنّ الجِنَازَةَ قد تكون الميِّتَ على سريره، أو السَّرِيرَ الذي عليه يَحْمَلُ، وليست تلُكُم الدَّلَالَةُ التي أثبتتها المعجماتُ العربيَّة بمطابقةٍ لدلالةِ اليوم؛ إذ إنها اليومَ تدلُّ على الميِّتِ ونعشه وجمهورِ المشيِّعين، ولسنا في عُرفنا اللُّغويِّ المعاصرِ في فلسطينَ نسمي الميِّتَ جِنَازَةً، لا ولا سريره كذلك، بل الجِنَازَةُ كلُّ مشتركٍ ممَّا تقدم، ويظهر ثانياً وثالثاً ورابعاً أنّ هذا المعنى الحادث ليس هو المتقدّم، ومن هنا وجب التَّبيهُ على التَّبَاينِ في المقصدَيْن: مقصدِ السَّابِقِ ومقصدِ اللَّاحِقِ.

• الجيل:

ولهذه الكلمة دلالةٌ عند السَّابِقِ تفرقُ عن دلالةِ اللَّاحِقِ افتراقاً ظاهراً؛ إذ إنّ ما ورد في كلامِ السَّابِقِ يشير إلى أنها تعني كلَّ صنفٍ من النَّاسِ، فالترك جيلٌ، والصَّين جيلٌ، والعرب جيلٌ، والرُّوم جيلٌ (٢٣) ، وقيل إنّ كلَّ قومٍ يختصُّون ببلغةٍ جيلٌ، وقيل إنّ الجيلَ الأُمَّة (٢٤) ، وبهذه المعاني فسَّر ابنُ الأثيرِ حديثَ سعد بنِ معاذ: "ما أعلم من جيلٍ كان أحبَّ منكم" (٢٥) ، ولعل التَّدقيقَ يفضي إلى الاعتقادِ بأنَّ دلالةَ الجيلِ الحادثة قائمة في ضبط معناها وتقييده على معيارٍ زمنيٍّ، ولعلَّها كانت في غابرِ عهدِها يغلبُ عليها معيارُ عرقيٍّ أو مكانيٍّ، وقد تبدَّى هذا بجلاء عند ابنِ فارسٍ في

٢٢. ابن فارس، المقاييس، مادة "جنز".

٢٣. انظر معنى الجيل: الزمخشري، الأساس، مادة "جيل".

٢٤. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "جيل".

٢٥. ابن الأثير، النهاية، ٣٢٥/١ .

إشارته إلى قوم "جيل" إخوان الديلم^(٢٦)، والزمخشري في قوله: "عنده من الناس أجيالاً؛ أي أصناف: جيل من الترك، وجيل من الخزر"^(٢٧)، وابن منظور في كلامه المتقدم آنفاً، وليس في اللاحق من يعرف الترك جيلاً، لا، ولا الصيغ كذلك بل تنهى إلى عرفنا اللغوي المعاصر وإفنا المستحکم أن الجيل الجماعة من الناس الذين تقاربت أعمارهم فصاروا أتراباً أو كادوا، وصرنا نطلق عليهم الجيل.

• الرُّفَات:

وفي تطوّر هذه الكلمة يتجلى عارضٌ "تخصيص الدلالة"؛ ذلك أن جماع معنى هذه المادة يلتقي على الكسر والدق^(٢٨)، فنقول: رَفَت الشيءَ يرفته فهو رفاتٌ؛ إذا كسره ودقّه، ورفَت الشيءَ إذا حَطَّمْهُ وكسَرْتَهُ، وَرَفَتَ عِظَامَ الْجَزُورِ إذا كسَرَهَا ليطبخها^(٢٩)، والمعنى الجامع لهذه المادة في مقاييس ابن فارس أن الرّاء والفاء والتّاء أصلٌ واحد يدلّ على فتّ وليّ^(٣٠) والظاهر أن أبناء العربية اليوم يقرّ في أذهانهم أن الرُّفَات إنما هو متعلّق بما يبقى من جثمان الميت بعد تحلّله، كالعظم البالي الهباء المنثور، وأحسبُ - ولست بمبالغٍ - أن هذا المعنى الحادث إنّما هو شطرٌ من المعنى المتقادم؛ ذلك أن دائرة دلالة "الرفات" كانت رحبةً تتسع لمُدخلاتٍ كثيرة متنوّعة، ويشهد على هذا كلّهُ؛ أعني عموم دلالتيها المتقادمة:

٢٦. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "جيل".

٢٧. الزمخشري، الأساس، مادة "جيل".

٢٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "رفت".

٢٩. انظر: ابن منظور اللسان مادة "رفت".

٣٠. انظر ابن فارس، المقاييس، مادة "رفت".

١. تعريجةُ الرّاغبِ على هذه الكلمةِ قي موضعِها في التّنزيلِ العزيزِ، فقد رأى أن الرّفاتِ كالقُفاتِ؛ إذ هو ما تكسّر وتفرّق من التّبن وغيره (٣١). وقولُه: "من التّبن وغيره" ذو إلماحةٍ فاقعةٍ تعضدُ المذهبَ المتقدّمَ ببيّانه، وهو القولُ بأنّ دلالةَ الرّفاتِ المتقدمةَ كانت رحيبةً ذاتِ عمومٍ يتّسعُ لمُدخَلاتٍ معنويةٍ كثيرةٍ.
٢. ما ورد عند صاحبِ اللّسانِ، فقد ذكر أنّ الرّفاتَ " الحطامِ من كلِّ شيءٍ تكسّر (٣٢)، وفي موضعٍ آخرٍ يلجّ على هذا المعنى المذكورِ أنفاً بعبارةٍ أخرى مفادها "والرّفات: كلّ ما دُقّ فكسّر" (٣٣).
٣. تفسيرُ القرطبيِّ للرّفاتِ بعبارته: "والرّفاتُ ما تكسّر وبليّ من كلِّ شيءٍ كالقُفاتِ والحطامِ والرّضاض" (٣٤).

لعل في هذا المتقدّم فضلَ بيانٍ ينبئُ عن عموميةِ دلالةِ الرّفاتِ في كلامِ السّابقِ، وتخصيصِها في كلامِ اللّاحقِ وأنّها في كلامِ اللّاحقِ غدتُ تقترن بالحقْلِ الدّلاليّ المنتسبِ للموتِ وما يلحقُ به، وأنّها لم تكن مقصورةً على ذلكمِ الحقْلِ "الموت"؛ إذ إنّها تقترنُ بما يبقى من الميّتِ من قُفاتِ، وقد قال أبو عبيدة في قول

٣١. انظر الراغب، المفردات، ٢٢٥.

٣٢. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "رقت".

٣٣. ابن منظور، اللسان، مادة "رقت".

٣٤. القرطبي، الجامع، ١٠/١٧٧.

الحقّ - تقدس اسمه - : "إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرَفَاتًا" (٣٥) : حطاماً (٣٦)، وقد ذهب السجستاني إلى أنها الفُتات (٣٧).

• **الْمُتَزَمَّتْ:**

وللمتزمّت في كلام اللاحق معنى ليس عند السّابق، وباعتُ ذلك التطوُّر الدّلالي، فقد جاء في المعجم العربيّ أنّ الرِّمِيَتِ والرِّمِيَتِ الحليمُ السّاكن القليل الكلام، كالصمّيت (٣٨)، أو السكّيت (٣٩)، وقد قيل رجل متزمت، وما أشدّ تزمته، ورجل زميت وزميت إذا توقّر في مجلسه، ومنه ما ورد في صفة الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلّم - "أنه كان من أزمّتهم في المجلس"، والمعنى المتعيّن: من أرزّهم وأوقرهم (٤٠)، والذي يظهر أنّ هذه الدّلالة المتقادمة تفرّق عن الدّلالة الحادثة من جهتين: أولاهما الدّلالة المركزية، وثانيهما الدّلالة الهامشيّة. أما الهامشيّة فذلك أنّها تكتسي اليوم بمعانٍ هامشية وظلالٍ سلبية تدلّ على أنّ صاحبها الموسوم بها "المتزمت" ممّن ينتسبون إلى الغلاة والمتشدّدين الذين يستمسكون بعصم النصوص وحروفها، ولكنّ هذه الدّلالة "المتزمت" عند السّابق ذات وجهٍ دلاليّ مشرقٍ يكتسي بظلالٍ وإيحاءاتٍ هامشيّةٍ مستحسنة، ولعلّ ما تقدّم في مفتح هذه المعالجة يسند هذا.

٣٥. الآية (الإسراء، ٤٩).

٣٦. انظر: أبو عبيدة، المجاز، ٣٨١/١.

٣٧. انظر: ابن عزير، النزهة، ٢٤٩.

٣٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "زمت".

٣٩. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "زمت"، والفيروز أبادي، القاموس، مادة "زمت".

٤٠. انظر الحديث وما قيل فيه: الزمخشري، الفائق، ١٣٧/٣، وابن الأثير، النهاية، ٣١١/٢، وابن

منظور، اللسان، مادة "زمت".

أما الافتراقُ الواقع في الدلالة المركزية فمرده إلى أنّ هذه الدلالة قد انزاحت انزياحاً ظاهراً في كلام اللاحق عن دلالتها في كلام السابق، فعند الأول الحليم الساجي الوقور، وفي كلام اللاحق المتشدد المغالي الجافي، ولعل وجه الالتقاء بين الدالتين؛ أعني دلالة السابق واللاحق، مأخوذاً من السكوت أو التوقّر في المجلس، فكأنّ ذلك المترمّت في كلام اللاحق يبقى على حالٍ واحدةٍ لا يكاد يبرحها ولا يرتضي لها بدلاً، واللّطيف في هذا المبحث أنّ ابن فارس لا يعدّ مادة "زمت" أصلاً قائماً برأسه؛ ذلك أنه يرى أنّ إبدالاً وقع فأفضى بها إلى هذه الصّورة النطقية، فالزاي عنده مبدلة من الصاد، والأصل هو الصمت (٤١)، ولما أوردت طلابي عليها لم يستشرفوا المعنى المتقادم البتّة.

• السبّ والسبب:

لابن دريد في جمهرته مذهبٌ في أصل "السب" ، فقد قرّر أنّه القطع (٤٢) ، وهو كذلك في اللسان (٤٣) ، فيقال: سبّه سباً: قطعه، والسيف يسمى سبّاب العراقيب لأنّه يقطعها، وقيل السبّ العقز، فيقال سبّ الناقة إذا عقرها. والذي يظهر من رحلة هذه الدلالة في سيرورة العربيّة في زمانها المتطاوّل أنّ السبّ انتقلت من الدلالة على الماديّ إلى المعنويّ، فقد تفرع عن ذلكم الأصل فروعٌ دلاليةٌ أخرى ذات نسبٍ حميم به، ومن ذلك السبّ الذي هو الشتم، وأصله - كما يرى صاحب اللسان - من ذلك

٤١ . انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "زمت".

٤٢ . انظر: ابن دريد، الجمهرة، مادة "سبب".

٤٣ . انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سبب".

(٤٤) ، وقد التمس المعنى الجامع بين الدالتين المادية والمعنوية ابن فارس من قبله، فرأى أنَّ السَّبَّ الشَّتْمُ، ولا قطيعة أقطع من الشَّتْم " (٤٥) ، وسَبَسَبَ إذا قطع رَحْمَه، والتَّسْبَابُ النَّقْاطِعُ، وممَّا ورد فيه الدَّلالتان؛ دِلالةُ الأَصْلِ الماديِّ، ودلالةُ الفرع المعنويِّ قولُ ذي الخَرِقِ الطُّهويِّ:

فما كان ذنبُ بني مالِكِ بأنْ سُبَّ منهم غلامٌ فسَبُّ
عراقِبَ كُومٍ طوالِ الذرى تَخَرُّ بوائِكُها للزُّكَبِ
بأبيضَ ذى شُطْبِ باترٍ يَقطُّ العظامَ ويبري العَصَبِ

أما قوله سَبَّ فالمعنى المتعيّن منه،: شتم، وأما سَبَّ الأخيرة فالمعنى: "عقر" (٤٦) أما السَّبب فهو دالٌّ على العلة أو الذريعة التي يُتوسَّل بها إلى غيرها، فنقول: جعلتُ فلاناً لي سبباً إلى فلانٍ في حاجتي، أي وُصلة وذريعة (٤٧) ، والمتدبّر يلفي هذا المعنى منزاحاً عن آخر؛ إذ إنَّ فيه انتقالاً من الماديِّ المحسوس إلى المعنويِّ المجرد.

٤٤ . انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سبب".

٤٥ . ابن فارس، المقاييس، مادة "سبب".

٤٦ . يربد الشاعر في هذه الأبيات معاقرة أبي الفرزدق غالب بن صعصعة لسُحيم بن وثيل لما تعاقرا بصوَّار، فعقر سحيم خمساً، ثم بدا له وعقر غالب منه. انظر قصة هذه الأبيات في اللسان في مادة "سبب".

٤٧ . انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سبب".

أما الماديّ المحسوس فهو الحبلُ الذي يتوصل به للحاجة، وأما المعنويّ المجرد فهو ما استُعير لكلّ ما يتوصّل به إلى شيء، وقد التفت إلى هذا الانتقالِ المُعجِبِ القائم على التجوُّز في المعجم العربيّ فقيل: "وهو من السَّببِ، وهو الحبلُ الذي يتوصّل به إلى الماء، ثم استُعير لكلّ ما يتوصّل به إلى شيء (٤٨)، وقد ورد المعنى المتقادم في التنزيل العزيز في قول الحقّ - تقدّس اسمه - " فليمددْ بسببِ إلى السّماء"، والمعنى: فليمددْ حبلاً في سقفه ثم ليقطعْ ليموتَ مختنقاً (٤٩)، وقد تباينت أقوال اللغويين في توصيف هيئة ذلكم الحبل، فقيل هو من الحبالِ القويّ الطويل، وقيل: لا يُدعى الحبلُ سبباً حتّى يُصعد به وينحدر (٥٠).

• الشبّاك:

وشبّاك السّابق ليس كشبّاك اللاحق؛ إذ إنّه عند السّابق القنّاص الذين يجلبون الشبّاك، وهي المصايد للصّيد، وقد تعني عنده أيضاً اسماً لكلّ شيء كالقصبِ المُشبّكة التي تُجعل على صنعة البواري، والشبّابة واحدة الشبّابيك، وهي المُشبّكة من الحديدِ، والشبّاك ما وضع من القصبِ ونحوه على صنعة البواري (٥١)، أما الشبّاك اليوم فيكاد يكون مرادفاً للنافذة، ولعلّ الملمح الجامع بين شبّاك السّابق وشبّاك اللاحق هو الأصل الجامع الدال على تداخلِ الشيء (٥٢)، وكذلك هيئة الشبّاك، فقد يكونُ

٤٨. انظر: اللسان، ابن منظور، مادة "سبب".

٤٩. انظر: اللسان، ابن منظور، مادة سبب".

٥٠. انظر هذه الأوصاف الدلالية في اللسان، مادة "سبب".

٥١. ابن منظور، اللسان، مادة "شبك".

٥٢. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "شبك".

مؤتلفاً من حديدٍ مختلطٍ متشابكٍ، واللّطيفُ في تطوّر هذه الدّلالة - فضلاً عمّا تقدّم -
أننا في يومنا هذا نسمي الشّباكَ شَبَاكاً وهو غيرُ مُشبَّكٍ حديدُه ولا مختلطٌ، وعندها
يكونُ نافذةً فقط.

• الشّاطر:

و"شاطر" اللاحق ليس كشاطرِ السّابق، بل بينهما افتراقٌ دلاليّ يصل إلى عتبةِ
التّضادِّ؛ إذ إنّه في كلامِ السّابقِ ذو إحياءاتٍ سلبيةٍ، وظلالٍ هامشيّةٍ مقبّيةٍ، والأمرُ
بخلاف ذلك في كلامِ اللاحقِ، فهو يعني قديماً الذي نزح عن أهله وتركهم مراغماً أو
مخالفاً بعد أن أعياهم حُبناً، وقيل هو الذي أعيأ أهله ومؤدبه حُبناً، ومصدره "الشّطارة"
، وفي معنى قريبٍ ممّا تقدم قيل إنّ الشّاطر - وهذا معنى لا يدافع الأول بل يساوقه
- هو الذي أخذ في نحو غير الاستواء، ولذلك قيل له شاطرٌ؛ لأنه تباعد عن
الاستواء (٥٣). أما عن هيئة ذلكم التطوّر الدلاليّ المكتنفِ هذه الكلمة فهي الرقي،
فمن ظلالٍ سلبيةٍ في كلامِ السّابقِ إلى أخرى إيجابيةٍ في كلامِ اللاحقِ تقال في
مقاماتِ المدحِ والتّناء، ولعلّ تفسير هذا التطوّر يغدو قريباً باسترفادِ أنظارِ ابنِ فارسِ
المُعجبة في مقاييسه، فقد جنح إلى أنّ الشّين والطّاء والرّاء أصلان يدلّ أحدهما
على نصفِ الشّيء، والآخر على البعدِ والمواجهة (٥٤) وإخال أنّها في كلامِ السّابقِ
مأخوذةٌ من الأصلِ الثّاني الذي عرّج عليه ابنُ فارسٍ، وهو البعد والتّزوّج عن الأهلِ
مراغمةً أو مخالفةً، أما في كلامِ اللاحقِ فكأنّها - وأقول كأنّها - مأخوذةٌ من الأصلِ
الأولِ، وهو نصفِ الشّيء؛ إذ إنّها تكاد تكون في العربية المعاصرة مُرادفةً "بماهر" أو

٥٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "شطر".

٥٤. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "شطر".

"ذكي" وكأنَّ من يوسم بهذا الميسم يضرب بسهمه في كلِّ بابٍ ليكونَ له منه شطرٌ أو نصيبٌ، ليصدقَ فيه المثلُّ وعليه،: "في كلِّ عرسٍ له قرص"، فكأنه شاطرٌ يأخذ من هنا وهناك ما يفيد.

• الشَّلَل:

وشلَل اللاحق ليس كشللِ السَّابق، فقد كانت هذه الكلمة تقتصر على شلَلِ اليد، بل تقترن بها اقتراناً لفظياً لازماً، فقولُ إنَّ الشَّلَل: يُبَسُّ في اليدِ وذهاؤها، وقيل فسأدها (٥٥)، ومما يعضدُ مذهبَ اقترانِ الشَّلَلِ باليدِ في قولِ اللَّاحِق:

١. ما ورد في الحديث الشريفِ يومَ أحد: "شَلَّتْ يده يومَ أحد" (٥٦).

٢. في الدَّعاء: لا تشلَل يدك ولا تكَلِّ.

٣. وفي قولِ الشَّاعر:

فشَلَّت يميني، يومَ أعلو ابنَ جعفرِ وشلَّ بناهاها، وشلَّ الخناصرُ (٥٧)

والحقُّ أنَّ إثباتَ اقترانِ الشَّلَلِ باليدِ في اللسانِ العربيِّ ظاهرٌ غالبٌ، وهو يكثرُ إن تتبَّعته، وقد أوردتُ أمثلةً تنبِّه على الغرض الذي قصدته، وقد فسَّر ابنُ الأثيرِ اليدَ الشَّلَاء بأنها: المنتشرة العصب التي لا تواتي صاحبها على ما يريد لما بها من الآفة"

٥٥. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "شلل".

٥٦. انظر الحديث: ابن الأثير، النهاية، ٤٩٨/٢.

٥٧. انظر الشعر: ابن منظور، اللسان، مادة "شلل".

(٥٨) . أمّا الشَّلَل في العربيّة المعاصرة فتظهرُ دلالتُهُ ذات عمومٍ يشتملُ على يبسِ الجسمِ كلّهِ، أو على شقِّ الإنسان، أو على الجارحةِ، وقد خطأً بعضُ الذين تصدّروا للتّصحيح الدّلالِيّ استعمالنا لها على هذا الوجه المتقدّم ذكرهُ معتدّين بما ورد في المعجم العربيّ، ذاهبين إلى أنّ دلالتها ذات خصوصٍ لا عمومٍ، قائلين بأنّ الصّواب هو "الفالج" لا الشَّلَل (٥٩) ، وإخالُ أنّ نواميس التطور الدّلالِيّ تجيز استعمال اللاحق لهذه الدّلالة على الوجه المتأخّر، وإخال - من وجهة أخرى - أن في تخطئتهم تكلفاً وتضييقاً على أهل اللّغة، فدائرة دلالة الكلمة قد تضيقُ فتطرّح ما قد كان داخلياً فيها، وقد تتسع فتستغرق مُدخلاتٍ جديدةً لم يكن لها نصيبٌ فيها، وهذا وقع في دلالة الشَّلَل، فقد اتّسع ملحظُ اليُبس فاستغرق الجسمِ كلّهِ، وممّا يعضدُ هذا أنّ الزمخشريّ في أساسه جنح إلى عدّ قولنا "عين شلاء" ؛ أي الذّاهب بصرها، مجازاً (٦٠) . فنّمّ مسوغٌ ظاهر يؤدّن بتعميم هذه الدّلالة وانتقالها لتشمل الجسمَ.

• الصّبر:

من أسماءِ الله العليّة "الصّبور"، وهو من أبنية المبالغة، ومعناه الذي لا يعاجلُ العصاةً بالانتقام والأخذ (٦١) ، وقد يقعُ هذا الوصفُ على الأدميِّ المخلوق، والمعنى المتعيّن منه يدورُ في فلكِ الدلالة على التّحملِ واطّراح الجَزَعِ والمكابدة، وهو عند الرّاعب: حبسُ النّفس على ما يقتضيه العقلُ والشّرع، أو عمّا يقتضيان حبسها

٥٨. ابن الاثير، النهاية ٤٩٨/٢.

٥٩. انظرالعدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ١٣٤.

٦٠. انظر الزمخشري، الأساس، مادة "شلل".

٦١. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٧/٣، وابن منظور، اللسان، مادة "صبر".

عنه (٦٢) ، ومن ذلك قوله - تبارك - : "أولئك يُجَزَّونَ الغرْفَةَ بما صبروا" (٦٣) ،
والمعنى: بما تحمّلوا مِنَ الصَّبْرِ في الوصلِ إلى مرضاةِ الله (٦٤)

وبَعَوِدِ فاحصٍ في المعجمِ العربيِّ يلفي الباحثُ أنّ دلالةَ الصَّبْرِ لها أصلٌ
متقدّمٌ، و "أصل الصبِرِ الحبسُ" (٦٥) ، وممّا ورد من سياقاتٍ لهذه الكلمة في المعجم:
صَبْرَهُ عن الشيءِ: حبسه، وكلُّ مَنْ حبس شيئاً فقد صبره (٦٦) ولذلك نهى الرسولُ -
صلى الله عليه وسلّم - عن المصبورة، وهي المحبوسةُ على الموتِ (٦٧) وممّا ينتسبُ
إلى دلالةِ ما تقدّم: يمينُ الصَّبْرِ، وبيئتها أن يحبسَ السُّلطانُ صاحبها على اليمين
حتى يحلفَ بها واليمينُ المصبورةُ فيها تجوُّزُ وانزياحُ، فقد قيل لها مصبورة "محبوسة"
لأنَّ صاحبها في الحقيقةِ هو المصبورُ، وإنمّا صَبِرَ من أجلها، أي حُبسَ، فوصِفَتْ
بالصَّبْرِ، وأُضيفَتْ إليه مجازاً (٦٨) ، وممّا يُحمَلُ على تلكمِ الدلالةِ المتقدمةِ الأصليةِ؛
أعني دلالةِ الحبسِ، وصفه - صلى الله عليه وسلّم - لشهرِ رمضانَ بشهرِ الصَّبْرِ،
وقد جنح ابنُ الأثيرِ في تفسيره هذا الحديثَ بأنه إنما سمي كذلك لدلالةِ الأصلِ
المتقدّمِ "الحبس"؛ إذ إنّ فيه حبساً للنفسِ عن الطَّعامِ والشَّرَابِ والنِّكاحِ (٦٩) .

٦٢. انظر: الراغب، المفردات، ٣٠٧.

٦٣. الآية (الفرقان، ٧٥).

٦٤. انظر: الراغب، المفردات، ٣٠٧.

٦٥. ابن الأثير، النهاية، ٧/٣، وابن فارس، المقاييس، مادة "صبر"، واللسان، مادة "صبر".

٦٦. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "صبر".

٦٧. انظر ابن الأثير، النهاية ٨/٣، وابن منظور، اللسان مادة "صبر".

٦٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة صبر".

٦٩. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٧/٣، وابن منظور ، اللسان، مادة "صبر".

ومما جاء بالمعنى المتقادم الحديثُ الشريفُ في رجلٍ أمسك رجلاً، وقتلَهُ آخِرُ:
"اقتلوا القاتل، واصبروا الصَّابِر"، والمعنى، احبسوا الذي حبسه للموتِ حتى يموتَ
كفعلِهِ به^(٧٠)، ومن مثل ما تقدّم ما ورد في شعرِ العربِ من قولِ الحطيئةِ:
قلت لها: أصْبِرْهَا جَاهِداً ويحك، أمثالُ طريفٍ قليل.

ومما جاء على وجه الحقيقةِ عند الزمخشريِّ قولُهُم: صَبْرَتِ نَفْسِي عَلَى كَذَا:
حَبَسْتُهَا، وَإِنَّهُ لِيَصْبِرُنِي عَنْ حَاجَتِي: يَحْبِسُنِي (٧١).

ولمّا كان لفظُ الصَّبْرِ عامّاً يقع على أشياءَ كثيرةٍ في العالمِ الخارجيِّ، خولف
بينَ أَسْمَائِهِ لِاخْتِلَافِ مَوَاقِعِهِ، فَإِذَا كَانَ الْحَبْسُ حَبْسَ النَّفْسِ لِمَصِيبَةٍ سَمِّيَ صَبْرًا،
وَضَدُّهُ الْجَزَعُ، وَإِنْ كَانَ الصَّبْرُ فِي مَحَارِبَةٍ سَمِّيَ شَجَاعَةً، وَضَدُّهُ الْجَبْنُ، وَإِذَا كَانَ
الصَّبْرُ فِي مَضْجَرَةٍ سَمِّيَ رِحَابَةً صَدْرًا، وَضَدُّهُ الضَّجْرُ، وَإِنْ كَانَ الصَّبْرُ فِي إِمْسَاكِ
الْكَلَامِ وَسُمِّ بِالكَتْمَانِ، وَضَدُّهُ الْمَذَلُّ، كُلُّ ذَلِكَ يَجْمَعُهُ قَوْلُهُ - تَقَدَّسَ اسْمُهُ - بِلَفْظِ
عَمُومٍ دَلَالَةِ الصَّبْرِ وَإِطْلَاقِهَا: وَالصَّابِرِينَ فِي الْبِأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ (٧٢).

• الصَّافِن:

ولرحلة هذه الكلمة في عصورِ العربيّةِ سيرةٌ وأطوار، فقد انتقلت دلالتهُ من
مضمارٍ إلى مضمارٍ، وانبنى على هذا وقوعُ اللاحقِ في إشكالٍ باعتهُ فهمهُ فهماً لغويّاً
معاصراً يشطّ عن معنى السَّابِقِ إلى مكانٍ طَرُوحٍ، فهي في كلامِ اللّاحِقِ تدلُّ على
السَّاجِي الذي صرفَ نظره تلقاءَ شيءٍ ما فأطال النَّظَرَ مع كثيرٍ من التحديقِ وتسريحِ

٧٠. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٨/٣.

٧١. انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "صبر".

٧٢. انظر: الراغب، المفردات، ٣٠٧، والآية (البقرة، ١٧٧).

الخاطر سواء أكان قائماً أم قاعداً أم جالساً أم راكباً أم محمولاً، ولكن ذلك ليس كذلك عند السابق، فالصَّادُ والفاء والنون يدل على جنسٍ من القيام، والصَّافُنُ عند ابن فارسٍ هو الذي يصف قَدَمِيه (٧٣)، وعند ابن الأثير: كلُّ صافٍ قَدَمِيه قائماً فهو صافن (٧٤) ، والصَّافن برجله عند ابن منظور هو الذي قام على طرفٍ حوافره (٧٥) ، وعند الراغب الصَّفَن الجمع بين الشيئين ضامّاً بعضهما إلى بعض (٧٦) ، ولعلَّ أعرف ما يميّز به الصُّفُونُ في هذا المقام صورةُ العسكريِّ حين يكونُ صافناً صافاً قَدَمِيه قائماً لقائده مُسْلِماً، أو حين يُعَرِّضُ عليه أو يُعَرِّضُ هو على موكبٍ للرئيس فيقف صافناً ثابتاً على هيئةٍ عسكريّةٍ مخصوصةٍ، والحقُّ أنّ هذه السِّمّة كانت تقتربُ بالخيل، فالصُّفُونُ: أنْ يقومَ الفرسُ على ثلاثِ قوائمٍ ويرفعُ الرَّابِعةَ، إلاّ أنّه ينالُ بطرفِ سُنْبُكها الأرضَ (٧٧) ، وهذا معنى أجمعٍ عليه جلُّ اللّغويين بالتَّقْرِيرِ والإثباتِ من أمثالِ ابن قتيبة وابن فارس والسجستانيِّ والراغبِ وابن الأثيرِ وابنِ منظور (٧٨) وقد أنشد ابنُ الأعرابيِّ في صفةِ فرسٍ:

٧٣. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "صفن".

٧٤. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٣/٣٩.

٧٥. انظر: ابن منظور، اللسان مادة "صفن".

٧٦. انظر: الراغب، المفردات، ٣١٧.

٧٧. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "صفن".

٧٨. انظر: ابن قتيبة، الغريب، ٣٧٩، ابن فارس، المقاييس، مادة "صفن"، والسجستاني، النزهة،

٣٠١، والراغب، المفردات، ٣١٧، وابن الأثير، النهاية، ٣/٣٩، وابن منظور، اللسان، مادة

"صفن".

ألف الصُّفونَ فلا يزال كأنه مما يقومُ على الثلاثِ كَسيرا (٧٩) .

وقد ألمح بلُ صرَّح بأصلِ هذا الاستعمالِ السجستانيِّ فقال: " وأصلُ الصَّافنِ في الخيلِ، يقال صَفَنَ الفرسُ فهو صافنٌ إذا قام على ثلاثِ قوائمٍ وثنى سُنْبُكِ الرَّابِعةِ" (٨٠) والظَّاهر أنَّ تعميماً دلاليّاً وقع، فقد كان يختصُّ بالخيْلِ ، وهذا ما يشهدُ به السجستانيُّ، ثم اتسعت دائرُها الدلاليةُ فاستغرقتُ الخيلَ وغيره، ولذلك وُسمَ هذا الطَّور من التطوُّر الدلاليِّ بأنَّه تعميم، ثم انتقلت في كلام اللّاحق ليغدو الصفون والصَّفنة على هيئةٍ من التّراخي مع كثيرٍ من التأمّل وإحداقِ النَّظر وتسريحِ الخاطر كما تقدّم قبلاً، ومن أمثلة فهم اللّاحق لهذه الكلمة فهماً معاصراً نهى الرّسول - صلى الله عليه وسلّم - عن صلاة الصّافن، وقد ذهب جميعُ أبناء العربيّة من الفئّة المنتقاة إلى أنّ الصّافنَ ههنا هو الذي سرّح خاطرةً وصفن؛ ولم يكن لدلالة السّابق المتقدّم بيّانها حظٌّ في التفسيرِ ولا في الاستشرافِ، وأين هذا من ذلك؟ فالصّافن في حديث الرّسول - صلى الله عليه وسلّم - هو الذي يجمعُ قدميه (٨١) ، وفي حديثٍ آخر دالٌّ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلّم: - "مَنْ سرّه أن يقومَ له النَّاسُ صُفوناً فليتبوأ مقعده من النَّار"، والمعنى: يُديمون له القيامَ (٨٢) .

٧٩. انظر: الشعر غي الأساس واللسان تحت مادة "صفن".

٨٠. السجستاني، النزهة، ٢٩٧.

٨١. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٣/٣٩.

٨٢. انظر الحديث: ابن الأثير، النهاية، ٣/٣٩، وابن منظور، اللسان، مادة "صفن"، والمصافنة

الموافقة في مركز القتال من الصفون، انظر: الزمخشري، الفائق، ٢/٣٤٥.

• عرقل:

وللعرقلة في كلام السابق معنى ليس كالمعنى الذي تواضع عليه اللاحق، فالعرقلة في المعجم العربيّ تشتملُ على معانٍ متقاربة، فقد تكون التّعويج، وقد يقال: عرقل الرجلُ إذا جار عن القصد، وعرقل عليه كلامه: عوجه وأدار عليه كلاماً ليس بمستقيم، والعراقيل: الدواهي، وعراقيل الأمور: صعابها (٨٣) ، ولكنّ معنى العرقلة اليوم ليس ببعيد عما ذكر آنفاً، ولعلّها اقتزنتُ بحركةٍ جسميّةٍ يمدّ فيها المرءُ رجله أو يده للأخر ليتعنّز، أو ليجور عن القصد، والذي يظهر أنّ بين المعنى المتقادم والحادثِ لحمّةً ونسباً حميمين.

• العسكريّة:

وقد اقتزنتُ هذه الكلمةُ بالجند والمقاتلين، وغدونا نسمعُ بأنّ للعسكرية أصولاً ولوائح مخصوصةً، ولكنّ الناظر في المعجم العربي يجد أنّها ممّا ألمّ به تطوُّرٌ، فأصلُ العسكر الجمعُ، وليس يخفى أنّ الجمع قد يقعُ على أشياء متباينةٍ في العالم الخارجيِّ، فجماعةُ الرّجال عسكرٌ، وجماعةُ الخيل عسكرٌ، وجماعة الكلاب عسكرٌ (٨٤) ، وقد قيل إنّ العسكرَ الكثيرُ من كلّ شيءٍ، وقد عسكر بالمكان: تجمّع، وإخالُ أنّ الباعثَ على تسمية عرّفةٍ ومنى بالعسكرين هو هذه الدلالة الكليّة (٨٥) ، أعني الجمعُ أو التّجمّع، فجموعُ الحجيجِ تعسكر "تجتمع" في عرّفة ثم يفيض مُعسكرُهُم إلى منى، وقد قال الأزهري إنّ عسكرَ الرّجل قد يُطلق على جماعة ماله

٨٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عرقل".

٨٤. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عسكر".

٨٥. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عسكر"، والزمخشري، الأساس ، مادة "عسكر".

وَنَعْمِهِ^(٨٦) ، ولما كَانَ الْجَيْشُ لَا يَكُونُ لَهُ عِمَادٌ وَلَا هَيْئَةٌ إِلَّا بِالْعَسْكَرَةِ قِيلَ عَسْكَرَ الْجَيْشُ إِذَا اجْتَمَعَ، وَقَدْ أُسْبِغَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ عَلَى الْجَيْشِ فَقَامَتْ مَقَامَ الْإِسْمِ، وَصَرْنَا نَقُولُ - وَهَذَا مَعْنَى أَثْبَتَهُ الْمَعْجَمُ الْعَرَبِيُّ - لِمَكَانٍ تَجْمَعُ الْجَيْشُ: مَعْسَكَرٌ، وَاشْتَقَقْنَا فِي عَرَبِيَّتِنَا الْمَعَاصِرَةِ مُصْدَرًا صِنَاعِيًّا صَارَ مُتَلَبِّبًا عَلَى الْأَلْسِنِ، وَهُوَ الْعَسْكَرِيَّةُ.

• عَيْطٌ:

يَشِيْعُ فِي بَعْضِ عَامِيَّاتِنَا أَنَّ الْعِيَاظَ مُرَادِفٌ لِلْبِكَاءِ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْفَصْحَى؛ إِذْ إِنَّ مَادَّةَ "عَيْطٌ" تَجْتَمِعُ عَلَى أَصْلَيْنِ مَعْنَوِيَيْنِ، أَوْلَهُمَا يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعِ، وَثَانِيَهُمَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْيِيطِ^(٨٧) وَالَّذِي يَخْصُّ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةَ هُوَ الْأَصْلُ الْأَخِيرُ؛ إِذْ إِنَّ التَّعْيِيطَ: أَنْ يَنْبُوعَ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ عَوْدٍ فَيُخْرِجُ مِنْهُ شَبَهُ الْمَاءِ، فَيَصْمَغُ أَوْ يَسِيلُ^(٨٨)، وَقَدْ تَعْيِطَتِ الذَّفْرَى بِالْعَرَقِ: سَالَتْ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَعْيِطُ ذَفْرَاهَا بِجَوْنٍ كَأَنَّهُ كُحَيْلٌ جَرَى مِنْهَا عَلَى اللَّيْتِ وَاكْفِ^(٨٩)

وَقِيلَ إِنَّ التَّعْيِيطَ: غَضَبُ الرَّجُلِ وَاجْتِلَاطُهُ وَتَكْبَرُهُ^(٩٠) وَقَدْ جَاءَ فِي الْقَامُوسِ: "وَقِيلَ هُوَ الْجَلْبَةُ، أَوْ الصِّيَاخُ، أَوْ صِيَاخُ الْأَشْرِ^(٩١)، وَقَدْ قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: "عَيْطٌ إِذَا مَدَّ صَوْتَهُ بِالصَّرِيخِ وَهُوَ الْعِيَاظُ"^(٩٢).

٨٦. انظر: الأزهرى، التهذيب، مادة "عسكر"، وابن منظور، اللسان، "مادة عسكر".

٨٧. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "عيط".

٨٨. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "عيط"، وابن منظور، اللسان، مادة "عيط"، والفيروز أبادي، القاموس، مادة "عيط".

٨٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عيط".

٩٠. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عيط".

ويبقى مستأنفٌ من القول مضماره استشفافُ الوجه الجامع بين عياطِ اليوم، وعياطِ الأمس، أما اليومَ فبكاءً، وأما أمسٍ وقد تقدّم أنفاً مجموعةً من المعاني التي كانت تدلّ عليها "التعيط".

فإذا كان العياط مأخوذاً من نبع الحجر أو الشجر أو العودِ وخروجِ شبه الماء منه فإنّ ثم وجه شبه جليّ بين العياطين، فالعين في عياطِ اللاحق تسيلُ وتتبع بالماء كما ينبع العودُ أو الحجرُ، والمعنى الجامعُ هو السيلان.

وإذا كانت مأخوذةً من معنى الجلبة والصياح أو صياح الأشر عند السكر فالمعنى الجامعُ أنّ الباكي قد يقترنُ ببكائه صوت، كاللولولة والنحيب. وأياً كان المعنى فالذي يتجلّى للقارئ المتدبّر أنّ العياطَ في كلام اللاحق مفارقٌ للعياط في كلام السابق، وإن كان بينهما أرومةً جامعةً.

• القَرَم:

وللقَرَم عند اللاحق دلالةٌ تفتقرُ عن دلالةِ السابق، فالقاف والزاي والميمُ كلمةٌ تدل على دناءةٍ ولؤمٍ، والقَرَمُ الدنائة (٩٣)، وإذا ما جال الطرف مجاله في اللسان في مضمارِ هذه المادةِ فإنّه سيقف على:

- أن القَرَم اللثيمُ الدنيء الصغيرُ الجتّة الذي لا غناءَ عنده.
- وأنّه يقال: شاة قَرَمَة: رديئةٌ صغيرة، وغنم قَرَم رُدال لا خير فيها.
- وأنّه يقال: رجل قَرَمَة: قصير، والقَرَم: رُدال الناس وسفلتهم.

٩١. انظر: الفيروز أبادي، القاموس، مادة "عيط".

٩٢. الزمخشري، الأساس، مادة "عيط"، وفي عامية أهل لبنان ما زال العياط دالا على الصراخ والنداء.

٩٣. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "قزم".

- وأنه يقال للزّوال من الأشياءِ : قَزَمَ.
- وقد جاء في الحديث الشّريف أنه كان - صَلَّى الله عليه وسلّم - يتعوذُ من القزَمِ، وهو اللّؤم والشّح (٩٤). أمّا القزَم في عربيتنا المعاصرة فهو القصير المفرطُ في القصرِ، والذي يظهرُ أنّها في كلام اللّاحق لم تعدْ مقترنةً بإحساءات سلبية، وظلالٍ هامشيّة سوداويّة، بل اقترنتْ بدلالاتها على الوصفِ الجسديّ، والذي يظهر أنّ عمادَ دلالتها في كلام السّابقِ يقومُ على تقييدَين: أوّلهما خُلقي وآخرُ خُلقي، أمّا الخُلقي فهو اللؤمُ والدّناءة، وهذا من الأصولِ المقيدة لدلالة "القزَم" في كلام السّابق، وأمّا الخُلقي فهو القصر. وهذا محدّدُ هذه الدلالة في كلام اللّاحق.

• الكثرة:

٩٤. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٥٩/٤.

وفي تطور دلالة الكثرة إبانةً ظاهرًا أمرها عن الإشكال الذي يأتي من فهم
اللاحق لدلالات السابق كما يفهمها في عصره ظانًا أنها عنده بالمعنى الحادث، وقد
تجلى هذا - من وجهة محض تطبيقية - آن عرضي نصين ينتسبان إلى كلام
السابق، وفيهما تلحم الكلمة، على تلة من أبناء العربية الشادين، فجنحوا كلهم إلى أن
المتعين منهما هو ما يشيع في الفهم اللغوي المعاصر المرادف للعبوس، والتصان
أولهما حديث أبي الدرداء: "إنا لنكثير في وجوه أقوام، وإنّ قلوبنا لنقلبيهم"، والمعنى:
لنبسّم في وجوههم، والثاني قول الشاعر:

إن من الأخوان إخوان كثرة وإخوان كيف الحال والبال كلّه

والمعنى المتعين من الكثرة ظهور الأسنان للضحك، فيقال: كاشره إذا ضحك في
وجهه وبأسطه (٩٥).

وليس يخفى أنّ الكثرة في كلام اللاحق تُضاد الكثرة في كلام السابق؛ إذ
إنّها، فيما تقدم، الضحك وبدوّ الأسنان، ولعلّ تفسير هذا التطور قائم على النظر في
مادة "كشر" بروية ولطف نظر كبيرين، فالأصل فيها "بدوّ الأسنان عند التبسّم"، وقد
ورد أنه يكون في الضحك وغيره (٩٦)، فالتجهم العابس قد تعتربه كثرة، ولعلّ ممّا
يزيد في تبصّرنا لاقتناص ذلكم التطور أنه يقال: كشر السبع عن نابيه إذا هزّ

٩٥. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٤/١٧٦، ابن منظور، اللسان، مادة "كشر"، والزمخشري، الأساس،
مادة "كشر".

٩٦. انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "كشر"، وابن منظور، اللسان، مادة "كشر"، والفيروز أبادي،
القاموس مادة "كشر".

للجِراش، وكَشَرَ فلان لفلانٍ إذا تتمر له وأوعده كأنه سَبَع (٩٧) ، ولعلَّ ممَّا يزيد من الإبانةِ عن احتمالها المعنيين قولُ المتنبي:

إذا رأيتَ نيوبَ اللَّيثِ بارزةً فلا تظنَّ أنَّ اللَّيثَ يبتسمُ

فبدوها، إذا، قد يكون للضحك، وقد يكون الأمرُ بالصدِّ؛ أي للتعجُّم والعبوس، والحق أن الذي يرد على خاطرٍ أن مادة "كشر" كانت عائمة الدلالة تتسع للحالين، وقد تقدّم المعجم العربيُّ معنى التَّبَسُّم في الوجهِ والمباشطة، ولكنَّ هذه الدلالة تطورت بالتخصيص في كلام اللاحق، فاطُرح من دائرتها الدلالية الضحك أو التَّبَسُّم، وشاعت في أفهام اللاحق مقتصرةً على الزمجرة والعبوس، مطرحة الضحك والمباشطة.

• الكنة:

الكنة في كلام اللاحق يعترها تخصيصٌ دلالي؛ إذ إنَّ دائرتها الدلالية التي تترع عليها لا تشتمل على ما كانت تشتمل عليه دائرتها في كلام السابق، فاليوم تعني امرأة الابن وجمعها كَنائن، أمَّا في كلام السابق فإنَّها تعني امرأة الابن أو امرأة الأخ، وهذا ما ذهب إليه الأزهرِيُّ والزمخشريُّ وابنُ منظورٍ والفيروز أبادي (٩٨)، وممَّا جاء بالمعنى الذي ليس لللاحق به عهدٌ حديثُ أبي: "أنه قال لعمرَ والعباسِ وقد استأذنا عليه: إنَّ كَنَتكما كانت ترجلُني"، وقد فسَّر ابنُ الأثيرِ هذا بقوله "الكنة: امرأة الابن وامرأة الأخ، أرادَ امرأته، فسامها كَنَتَهما، لأنَّه أخوها في الإسلام" (

٩٧. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة كشر".

٩٨. انظر: الأزهرِيُّ، التهذيب، مادة "كنن"، والزمخشري، أساس البلاغة، مادة "كنن"، وابن الأثير، النهاية، ٢٠٦/٤، وابن منظور اللسان، مادة "كنن"، والفيروز أبادي، القاموس، مادة "كنن".

^{٩٩} ولعلّه لا يخفى على صاحبِ نظرٍ أنّ تعميماً دلاليّاً في استعمال السّابق، وتخصيصاً في استعمال اللّاحق، واللافت للخاطر أنّ هذا التّخصيص قد انفرد به ابنُ فارسٍ في مقاييسه فأشار إلى أنّها امرأةُ الابن (١٠٠).

• الكهل:

كنتُ قد عرضتُ على طلبتي في الدّراسات الدّنيا هذه الكلمةَ ملتصقاً منهم فضلَ بيانِ جلّي عمَر الكهل وإنّ على وجه الإبهام لا الإحكام، فجنحوا جميعاً إلى أنّ الكهل من ربا على السّتين أو السّبعين، والحقّ أنّ ذلك ليس كذلك في المعجم العربيّ، وكنتُ قبلها قد أنعمتُ نظري في دلالاتها في كثيرٍ من معجماتِ العربيّة فألفيتها على نحوٍ يفارق ما ران عليه إلفنا اللغويّ المعاصر:

- فالكهلُ عند ابنِ الأثيرِ في النّهاية من زاد على ثلاثين سنةً إلى الأربعين، وقيل من ثلاثٍ وثلاثين إلى تمام الخمسين (١٠١).
- وقيل الكهل من الرّجال الذي جاوز الثّلاثين وخطه الشّيب (١٠٢).
- ويقال له كهل لانتهاء شبابه وكمال قوّته (١٠٣).
- وقيل رجل كهل وامرأة كهلة إذا انتهى شبابهما، وذلك عند استكمالهما ثلاثاً وثلاثين سنةً (١٠٤).

٩٩. انظر: ابن الأثير، النّهاية ٢٠٦/٤.

١٠٠. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "كنن".

١٠١. انظر: ابن الأثير، النّهاية، ٢١٣/٤.

١٠٢. انظر: الجوهري، الصحاح، مادة "كهل".

١٠٣. انظر: الأزهرى، التهذيب، مادة "كهل".

١٠٤. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "كهل".

- وأحسبُ أنّ عند ابن فارس الخبَرَ اليقين في تفسير معنى الكهولة، فقد أشار إلى أنّ الكاف والهاء واللام أصلٌ يدل على قوّة الشيء أو اجتماع جيلة ، ومن ذلك الكاهلُ، وهو ما بين الكتفين، وقد سمّي بذلك لقوته، ويقال للرجل المجتمع إذا وخطه الشيب: كهل (١٠٥)، والمعنى: نما واجتمعت قوّته، وهذا يكون بعد الثلاثين والأربعين، ولا يكون بعد الستين أو السبعين؛ إذ لا مُعَمَّر يتغافلُ عنه الزّمان، ويسند هذا قولهم: اکتهل النّبت، "فإنّما هو تشبیه بالرجل الكهل، واكتهالُ الرّوضة أنّ يعمّها النّور" (١٠٦) ، وقد جاء في اللسان: اکتهل النّبت إذا طال وانتهى منتهاه، أو تمّ طولُه، وأظهر نوره (١٠٧) .

• اللّفح:

يشيخُ في عربيتنا المعاصرة قولنا: "لفحه الهواء"، والْتَفَحَ، وهو تعبيرٌ مؤداهُ إلى وصفِ عرضٍ من أعراضِ الزّكام والبرودة، ولكن التّنقير في المعجم العربيّ في مضمارِ هذه المادة يؤدّنُ بالوقوفِ على تطوّر دلاليّ ظاهرٍ أمره، فليس اللّفحُ بضميمٍ لفظيٍّ للبرد، ولا بمقترنٍ به ثمّ؛ إذ إن الأمر بالصدّ، والذي ورد فيه أنّ اللّفحَ مقترنٌ بالنار والسّموم (١٠٨) ، فنقول: لفتحهُ النار تلفحه إذا أصابت وجهه أو أحرقتة بحرّها، ومن الأمثلة المجليّة لاقترانها بالنار سياقان شريفان؛ أولهما قوله -

١٠٥. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "كهل".

١٠٦. ابن فارس، المقاييس، مادة "كهل".

١٠٧. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة كهل".

١٠٨. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "لفح"، والزمخشري، الأساس، مادة "لفح"، وابن الاثير،

النهاية، ٢٦٠/٤، وابن منظور، اللسان، مادة "لفح".

تقدّس اسمه - في التنزيل العزيز: "تلفح وجوههم النار" (١٠٩)، وثانيهما ورودها في حديث الكسوف: "تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها" (١١٠)، أي حرّها ووهجها.

إخال أن التطور قد بدا جلياً من العرض المتقدّم، فاللفح في العربية مقترن بالنار والسموم، وقد فرّق اللغويون بين هواء "لفح" الحر والبرد، أمّا الحر فهو ما عليه عقْد الباب "اللفح"، وأمّا البرد فليس من اللفح في شيء، بل هو "النفح" (١١١)

• النكهة:

والنكهة في كلام السابِق ليست كالنكهة في كلام اللّاحق؛ إذ إنّها تشيع اليوم في عربيتنا المعاصرة بمعنى "المذاق"، وقد يفترن المذاق بالرائحة، والحقّ أنني سألت ثلّة من طلاب العربية الشّادين في دلالة النكهة، فجنحوا إلى أنّ المتعيّن منها المذاق، وانفرد واحدٌ منهم بأنّها مزيجٌ من المذاق الطيّب والرائحة الزكية، ولمّا راجعتها في اللسان ألفتها دالة في أصلها على ریح الفم فقط (١١٢)، وممّا جاء من كلام العرب يعضدُ هذا المعنى ما تمثله الجوهريُّ في صحاحه:

نكّهتُ مجالداً فوجدتُ منه كريح الكلبِ ماتَ حديثَ عهدٍ (١١٣)

١٠٩. الآية (المؤمنون، ١٠٤).

١١٠. ابن الأثير، النهاية ٢٦٠/٤.

١١١. انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "لفح"، وابن منظور، اللسان، مادة "لفح".

١١٢. انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "نكه"، وابن الأثير، النهاية، ١١٧/٥، وابن منظور، اللسان،

مادة "نكه"، والفيروزآبادي، القاموس، مادة "نكه".

١١٣. انظر: الجوهري، الصحاح، مادة "نكه".

وقول الآخر:

يقولون لي : انك قد شربت مداماً فقلت لهم لا بل أكلت سفرجلا
وبالفيء على هذا المتقدم يغدو المعنى: نكهته واستنكهته: شم رائحة فيه،
والاسم النكهة، ونكة: إذا أخرج نفسه إلى أنفي، وقد جاء في حديث شارب
الخمير: استنكهوه، أي شموا نكهته ورائحة فيه، ليُعلم أشارب هو أم غيرُ
شارب (١١٤) ، وإخال، بعد هذا العرض الدال على دلالة النكهة، أن
تطوراً دلاليًا مؤتلفاً من أطوار متعاقبة قد اعتراها، فالأصل المتقادم ريحُ
الفم، ثم أصبحت في كلام اللّاحق دالة على الرائحة ممزوجةً بالمذاق، ولم
تعد مقترنةً برائحة الفم، بل برائحة الشيء أو الطعام، فصرنا نسمعُ أو نقرأ
على علبِ بعضِ المنتجات: مذاقُ النكهة المميّزة.

• الوجوب:

يلفي المرء في ثني وقوفه عند مادة "وجب"، معاني متعدّدة تكتنف هذا
الأصل العريض، ومن أجلها وأعرفها اللزوم، فيقال وجب الشيء وجوباً
إذا لزم، وحقك علي واجب، والموجبة، الكبيرة من الذنوب التي يستوجب بها
العذاب، وقيل تكون من الحسنات والسيئات، فقد ورد حديث شريف مفاده:

١١٤. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١١٧/٥، وابن منظور، اللسان، مادة "نكه".

"اللهم إنني أسألك موجبات رحمتك، (١١٥) ووجب الرّجلُ وجوباً: إذا مات،
والواجبُ الميتُ والوجبةُ: السّقطَةُ مع الهدّة.

يظهرُ للمتنبّرُ في هذه المادّةِ أن ثمّ تطوراً دلاليّاً وقع فأفضى إلى
تغيّرِ دلالتها، بل أفضى هذا، في عُمرِ العربيّةِ المتقدّمِ، إلى أن يغدو
الأصلُ فرعاً، والفرعُ أصلاً، وقد تجلّى هذا إذ استفتح ابنُ منظورٍ مادّةَ
"وجب" بذكر المعنى الحادثِ، ثمّ تثنّى بعد تعريجه على معاني هذه المادّةِ
بذكر الأصلِ المتقدّمِ الذي يدلُّ على السُّقوطِ، وقد التمس
الزمخشريُّ (١١٦)، وابنُ الأثيرِ (١١٧) وابنُ منظورٍ الأصلَ الدلاليَّ العريضَ
مشيرين إلى أنّ "أصلُ الوجوبِ: السُّقوطُ والوقوعُ، ووجب الميتُ إذا سقط
ومات، ويُقالُ للقتيلِ واجبٌ" (١١٨) ومما يعضدُ هذا المذهبَ، مذهبَ مَنْ تقدّم
نكرهم ، إلماحةُ ابنِ فارسٍ المُعجبةُ في مقاييسه إلى أنّ الواوَ والجيمَ والباءَ أصلٌ واحدٌ
يدلُّ على سقوطِ الشّيءِ ووقوعه، ثمّ يتقرّع (١١٩) .

مما تقدم أنفاً يغدو بمُكنتنا تلمّسُ هذا الخيطِ الجامعِ الذي ينتظمُ عقد
هذه المادّةِ بأطوارها الدلاليةِ، فالموجبةُ، إن حسنةٌ وإن سيئةٌ، هي الفِعلَةُ

١١٥. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "وجب".

١١٦. انظر: الزمخشري، الفائق، ٤/٤٣.

١١٧. انظر: ابن الأثير، النهاية ٥/١٥٤.

١١٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "وجب".

١١٩. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "وجب".

التي تستدعي نزول رحمةٍ، أو عذابٍ بئيسٍ، ووجبُ الحائطُ أو وجبُهُ: سقوطُهُ، وأوجبَت عليه كذا، إذا ألزمتُهُ وفرضتُهُ، فكأنك أسقطتَ عليه الحكمَ أو الفرضَ، والوجبُ هو الجبانُ، وقد أُسبِغتَ عليه هذه الصفةُ تشبيهاً له بالساقطِ (١٢٠)، ووجبُ القلبِ: كلُّ ذلكَ اعتباراً بتصوّرِ الوقوعِ فيه (١٢١).

لعلّه يحسنُ، بعدَ هذا العرضِ المتقدمِ بيانه، الإشارةُ إلى ثلاثةٍ ملاحظَ، أولُها أنّه يتبدّى أنّ المرءَ يقفُ على دالتينِ لتلكِ المادّةِ: واحدةٍ متقدمة، وأخرى حادثة، وثانيها: تنبُّه القدماءِ الملمّحِ إلى الأصلِ الدلاليِّ العريضِ الذي اعتراه تطوّرٌ أذنَ بنقلِ هذه الدلالةِ، وثالثُها أنّ اللافتَ للخاطرِ أنّ تلكمِ الدلالةَ المادّيةَ العتيقةَ قد وردتْ في نصوصِ العربيّةِ، كالتنزيلِ العزيزِ، والحديثِ الشّريفِ، وما يُحتجّ به من شعرٍ:

أما في التنزيلِ العزيزِ فقوله - تقدّسَ اسمه - في حقِّ البُدنِ: "فإذا وجبتْ جنوبها فكلوا منها" (١٢٢)، وقد جنحَ أبو عبيدةَ في مجازهِ إلى أنّ المتعِينِ منها: سقطتْ إلى الأرضِ، ومنها وجوبُ الشّمسِ إذا سقطتْ لتغيّبِ (١٢٣)، وتابعه على هذا ابنُ قتيبةَ في غريبهِ (١٢٤)، والسّجستانيُّ في نزهةِ

١٢٠. انظر: ابن فارس، المقاييس مادة "وجب"

١٢١. انظر: الراغب، المفردات، ٥٨٣.

١٢٢. الآية (الحج، ٣٦).

١٢٣. انظر: أبو عبيدة، المجاز، ٥١/٢.

١٢٤. انظر: ابن قتيبة، الغريب، ٢٩٣.

القلوب (١٢٥) ، ومكي في عمدته (١٢٦) ، والراغب الأصفهاني في مفرداته (١٢٧) ، وأبو حيان في البحر المحيط (١٢٨) .

أما في الحديث الشريف فإنه حديث الضحية: "فلما وجبت جنوبها" ، أي سقطت إلى الأرض، لأن المستحب أن تُنحر الإبل قياماً معلقة (١٢٩) ، وفي حديث آخر شريف، روي أنه - صلى الله عليه وسلم - عاد رجلاً فوجده قد غلب، فصاح النساءُ وبكين، فجعل آخرُ يسكتهن، فقال - صلى الله عليه وسلم - : "دعهن، فإذا وجب فلا تبكين باكية" (١٣٠) أما في الشعر فقد قال قيس بن الخطيم:

أطاعت بنو عوفٍ أميراً نهاهم
عن السلم حتى كان أول واجب (١٣١).

• المتكئ:

لعل أول ما يولج بالمعالجة في هذه المادة الإشارة إلى تباين المعجميين في بيان جذرها ، فقد ورد عليها ابن فارس في باب "وكا" ، أما ابن الأثير والراغب فقد جعلها تقع تحت مادة "تكأ" ، واللافت للخاطر أن

١٢٥. انظر: السجستاني، النزهة، ٤٦٥.

١٢٦. انظر: مكي، العمدة، ٢١٣.

١٢٧. انظر: الراغب، المفردات، ٥٨٣.

١٢٨. انظر: أبو حيان، البحر، ٣٢٤/٦.

١٢٩. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١٥٤/٥.

١٣٠. انظر: الزمخشري، الفائق، ٤٥/٤، وابن الأثير، النهاية، ١٥٤/٥.

١٣١. انظر الشعر: ابن فارس، المقاييس، مادة "وجب"، والزمخشري، الفائق، ٤٣/٤، وابن منظور، اللسان، مادة "وجب".

دلالة المتكئ يعترتها تطور دلاليّ متفادماً شكاً منه ابن الأثير، وتابعه عليه ابن منظور، فقد ورد عن العرب أنه يقال: توكأ على الشيءِ واتكأ إذا تحمّل واعتمد، والتكأة: كثيرُ الاتكاء، والمفارقة اللطيفة تتجلى في تعيين هيئة "المتكئ"؛ إذ إنّها مفارقة لما نعهدُه من هيئةٍ يميلُ فيها القاعد معتمداً على أحد شقّيه، وهذا مذهبُ العامة الذي أشار إليه ابن الأثير^(١٣٢)، ولكنّ المتكئ في كلام العرب الخُلص: "كلّ مَنْ استوى قاعداً على وطاءٍ متمكناً، والعامة لا تعرفُ المتكئ إلاّ من مالٍ في قعوده معتمداً على أحد شقّيه^(١٣٣)، والحقّ أنّ هذا الذي تقدّم يثيرُ في النفس ثلاثة ملاحظٍ أولّها استدراكٌ، وثانيها تبيانٌ، وثالثها إشكالٌ:

- أمّا الاستدراك فمضماره الإلماحةُ إلى أنّنا اليوم لا نعرف المتكئ إلا كما عرفه العامة قبلاً، وهم الذين أشار إليهم ابن الأثير، فهذا إذا تطوّر دلاليّ عتيقٌ ليس بحادثٍ في عربيّتنا المعاصرة.
- أمّا التّبيان فمضماره بيانٌ دلالة الجذرِ المكتفِ كلمة "المتكئ"، فقد قيل إنّ التّاء فيه بدلٌ من الواو، وأصله من "الوكاء"، وهو ما يُشدُّ به الكيس ونحوه، فكأنّ المتكئ في كلام السّابق أو كماً مَقعدته فشدها بالقعودِ على الوطاء الذي هو تحته^(١٣٤)، ويسند هذا الإلماحةُ ابن فارسٍ إلى أنّ مادّة "وكا" تدلّ على

١٣٢. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/١٩٣.

١٣٣. ابن الأثير، النهاية، ١/١٩٣، وابن منظور، اللسان، مادة "وكأ".

١٣٤. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/١٩٣، وابن منظور، اللسان، مادة "وكا".

شدّ شيءٍ وشدّةٍ (١٣٥) ، وهذا ممّا لا يكون في قعدة المتكئ المسترخي بلغة العامّة واللاحق.

- أمّا الإشكالُ فمردهُ إلى أن يفهم اللاحقُ كلامَ السّابق في عصره بالفهم الحادث، وقد وقع ذلك حقّاً في اقتناص المتعيّن من قول الرّسول الكريم - صَلَّى الله عليه وسلّم: - "إني إذا أكلتُ لم أقعد متمكّناً"، وقد ذهب في فهم دلالة المتكئ في هذا السّياق الشّريف إلى الوجهين؛ الدّلالة المتقدمة، والدّلالة الحادثة، فمن حملة على الميل إلى أحد الشّقين تأوله على مذهب الطبّ، فإنّه لا ينحدر في مجرى الطّعام سهلاً، ولا يسيغُه هنيئاً، ومن حملة بالمعنى المتقدّم، فقد ذهب إلى أنّه لا يريدُ الاستكثار منه، ولكنّه يأكلُ البُلغة، وعند هذا يكونُ القعودُ للطّعام قعودَ المستوفز لا المسترخي (١٣٦).

• مستصفي ما تقدم:

وبعد؛ فماذا عسى أن أقول؟ أقول إن ما تقدّم قليلٌ من مجموع متكاثر، فالمدّياح في كلام السّابق ليس كالمديح في كلام اللاحق،؛ إذ إنّهُ عند الأول الذي لا يكتُم سراً أبداً، وليس يخفى أنّ هذه الكلمة قد جاءت في صيغة "مفعال" الدّالة على المبالغة وكذلك "النّخت"، فإن ورد عليه اللاحق بالمعنى الذي يحتكّم إليه في تواصله اليومي، وإليه اللّغويّ المعاصر، فإن حظّه من التّواصل سيكونُ خافتاً بل مُطرحاً؛ ذلك أنّ

١٣٥. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "وكا"

١٣٦. انظر: هذين المعنيين: ابن الأثير، النهاية، ١/١٩٣، وابن منظور، اللسان، مادة "تكا".

التَّخْتِ فِي كَلَامِ السَّابِقِ وَعَاءٌ تَصَانٌ فِيهِ الثِّيَابُ، وَأَيْنَ الْيَوْمُ مِنَ الْأَمْسِ؟؟؟
 وَالصَّهْرِيحُ الْيَوْمَ لَيْسَ كَالصَّهْرِيحِ أَمْسٍ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا لُحْمَةٌ وَتَعَالَقَ؛ إِذْ إِنَّهُ عِنْدَ
 السَّابِقِ كَالْحِيَاضِ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ، وَالزَّرْعُودَةُ عِنْدَ السَّابِقِ هَدِيرٌ يَرُدُّهُ الْفَحْلُ فِي حَلْقِهِ (١٣٧)
 ، وَالتَّلَامِيذُ عِنْدَ السَّابِقِ الْخَدْمُ وَالْأَتْبَاعُ، وَهِيَ عِنْدَ الْلَّاحِقِ مُرَادِفَةٌ لِلطَّلَابِ (١٣٨)،
 وَالْعَرَبَةُ عِنْدَهُ السَّفْنُ الزَّوَاكِدُ، وَجَمْعُهَا عَرَبَاتُ (١٣٩)، وَالشَّنْبُ عِنْدَ السَّابِقِ تَحْزِيرُ
 أَطْرَافِ الْأَسْنَانِ، أَوْ صَفَاؤُهَا، أَوْ تَفْلِيحُهَا، أَوْ طَيِّبُ نَكْهَتِهَا، أَوْ الْبَرْدُ وَالْعَذُوبَةُ فِي الْفَمِ (١٤٠)
 ، وَهِيَ عِنْدَ الْلَّاحِقِ مُرَادِفَةٌ لِلشَّارِبِ أَوْ تَكَادُ تَكُونُ، وَالْحَلْبَةُ فِي كَلَامِ السَّابِقِ الدَّفْعَةُ
 مِنَ الْخَيْلِ فِي الرَّهَانِ خَاصَّةً، وَقِيلَ هِيَ الْخَيْلُ تُجْمَعُ لِلسَّابِقِ مِنْ كُلِّ أَوْبٍ لَا تَخْرُجُ
 مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ (١٤١)، وَمَا كَانَ أَنْأَى دَلَالَةَ الْيَوْمِ عَنِ دَلَالَةِ الْأَمْسِ، فَهِيَ دَالَةٌ - وَلَا
 رَيْبَ فِي ذَلِكَ - عَلَى الْمَكَانِ الَّذِي تَعْقَدُ فِيهِ الْمُبَارَاةُ أَوْ السَّبَاقُ، وَالْفَشْخُ فِي كَلَامِ السَّابِقِ
 اللَّطْمُ وَالصَّفْعُ فِي لَعَبِ الصَّبْيَانِ، وَالْكَذْبُ فِيهِ (١٤٢)، وَهِيَ الْيَوْمَ بِمَعْنَى شَجِّ الرَّأْسِ
 بِحَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَالْبَجْعُ الْقَتْلُ غِيظًا وَغَمًّا، وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَقِّ - تَقَدَّسَ اسْمُهُ - : "فَلَعَلَّكَ
 بَاخِعَ نَفْسِكَ عَلَى أَثَارِهِمْ" ، وَالْمَعْنَى : فَلَعَلَّكَ قَاتِلٌ نَفْسِكَ وَمُخْرِجُهَا (١٤٣).

١٣٧. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "زغرد".

١٣٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "تلمذ".

١٣٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عرب".

١٤٠. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة شنب".

١٤١. انظر: الأزهري، التهذيب، مادة "حلب"، وابن منظور، اللسان، مادة "حلب".

١٤٢. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "فشخ".

١٤٣. الآية (الكهف، ٦)، وانظر: ابن منظور، اللسان، مادة "بجع".

وليس يذهبُ بالقارئِ الظَّنُّ إلى أنَّ الباحثَ يصرِّحُ أو يلمحُ إلى أنَّ التَّواصلَ بين السَّابقِ واللاحقِ مغيبٌ أو متعذِّرٌ، أو أنَّ لللاحقِ لغةً ليست كلغةِ السابقِ البتَّةَ، أو أنَّ هذه العربيةُ تعجزُ عن الوفاءِ بالقصدِ الأوَّلِ من اللغةِ، وهو التَّواصلُ، بل الأمرُ بالضدِّ، فالعظيمُ - تقدَّسَ اسمه - تعهَّدَ التَّنزيلَ العزيزَ بالحفظِ، وانبنى على ذلكمِ العهدِ - وإنه لعهدٌ لو نعلمُ عظيمٌ - أنَّ يحفظَ اللُّغةَ التي نزلَ بها، والقصدُ من هذا المتقدِّمِ بعد هذا العرضِ يسيرٌ في ستِّ شعبٍ:

أولها: أنَّ العربيةَ ليست بدعاً بين اللُّغاتِ في هذه الجهةِ، وقد وردتِ شكايَةٌ من صعيدِ غربيِّ جأرٍ بها أولمان، وقد كان مردُّها إلى تحسُّبِهِ هذا التفاضلَ المتخلِّقَ من التطوُّرِ الدلاليِّ، وانزياحِ الألفاظِ المُعمرةِ عن دلالاتِها المُتقادمةِ، "ولو قمنا بمقارنةٍ كاملةٍ بين فترتينِ متباعدتينِ لَنكتشفَ لنا الأمرُ عن اختلافاتٍ عميقةٍ كثيرةٍ من شأنها أن تُعوِّقَ فهمَ المرحلةِ السابقةِ وإدراكها إدراكاً تاماً، فمما لا شكَّ فيه أنَّنا في حاجةٍ إلى استعدادٍ لغويٍّ خاصٍّ كي نتمكَّنَ من فهمِ الملحمةِ الإنجليزيَّةِ القديمةِ "Beowulf" مثلاً، أو أن تتذوَّقَ أساليبَ النَّثرِ في عهدِ الملكِ ألفريد "king Alfred" (١٤٤).

وثانيها: أنَّ العربيةَ لها فَرادةٌ تقدِّمُ الإلماحُ إليها؛ ذلك أنَّها لغةٌ عتيقةٌ معمَّرةٌ ذاتُ ألفاظٍ متقادمةٍ، وقد كان للتَّنزيلِ العزيزِ - وما زال - سُهمةٌ كبرى في الحفاظِ على صورتها الكليَّةِ، وبنيتها المؤلَّفةِ.

١٤٤. أولمان، ستيفن، دور الكلمة، ١٧٠،

وثالثها: التّعريبُ على فجوةٍ كبيرةٍ في بنية الدّرس المعجميِّ، ومنها يتخلّق الإشكالُ الذي يمكنُ أن نقفَ عنده، فالعربيّة ما زالتُ تنتظرُ ثلثةً من أبنائها صالحَةً تهْدُ لصناعة المعجم اللُّغوي التّاريخي الذي يسيرُ مع الكلمةِ عصراً بعد عصرٍ مستشرفاً أطوارها، مقتنصاً تطوّرها متتبعاً سيرتها.

ورابعها: أنني إخالُ أنّ بابَ القولِ على هذا المبحثِ يتصلُ بنسبٍ حميمٍ إلى مطلبٍ بلاغي عنوانه المجازُ، وليس يذهبُ بالقارئِ الظنُّ ثانيةً وثالثةً إلى أنّ الباحثَ يومئٍ إلى درسِ البلاغة؛ ذلك أن تطوُّر الدلالةِ قد كان مجازاً حياً لحظةً وقوعه، ولكن سيرورته، وتطاوُل العُمُرِ به، وغلبته، إنّ على صعيدِ الشّفاة، أو على صعيدِ الأقلام؛ كلُّ ذلك أفضى به إلى أنّ يلحقَ بركبِ الحقيقةِ، ولنا أن نسترفِد في هذا المقامِ قولةً تُنسبُ إلى ابنِ جنّي ماثورةً، وهي ذاهبةٌ إلى أنّ المجازَ إذا كثرَ لحقَ بالحقيقةِ، فليس يصحّ في الفهم ولا يستقيمُ أن يقالَ إنّ الرّشوةَ اليومَ مجازٌ، وإنّ الصّفقةَ والدّمانّةَ كذلك أمرهما، بل الأمرُ بالصدِّ، ولعلّ القولَ الفصل - من وجهة ثانية - يكونُ في استرفادِ بعض الأنظارِ اللّسانيّةِ الحديثةِ الذاهبةِ إلى ثلاثةِ مذاهبٍ في تقسيمِ المجازِ، فقد مُيزَ بين ثلاثةِ أنواعٍ أوّلها المجازُ الحي، وثانيها المجازُ الميت، وثالثها النائم الذي يتردّدُ بين بين (١٤٥)، وكلّ ذلكم المخوضِ فيه في هذه الورقةِ ممّا ينتسبُ إلى المجازِ الميت.

وخامسها: أنّ عمادَ المباحثاتِ المتقدّمِ بيّانها، الخائضةُ في الوقوفِ عند مُثُلٍ من التطورِ الدلالي، قائمٌ على ثلاثةِ ملاحظٍ، أوّلها "الأصل"، وثانيها "النقل"، وثالثها

١٤٥ . انظر، -Waldron, R.A., Sense and Sense Development, London, 1967, 162-

179، وانظر: أحمد عمر، علم الدلالة، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٤م، ٢٤٢.

"الوصل". أما "الأصل" فقد بدا أنّ تمّ أصلاً في اللّغة يتخلّق منه معنى آخر حادثٌ، ومن ذلك الوجوب أصله السَّقوط، والتابوت عند السّابق الصندوق، والأثاث المألّ أجمع: الإبل، والغنم، والمتاع، والعبيد، أما "النقل" فعماده أنّ دلالة السّابق واللاحق تتّصلان بنسبٍ حميم، وعلاقة جامعة، والذي يحدث، أو حدث في المُثل المذكورة في ثني صفحات البحث، هو تطوّر دلالة الكلمة، وانتقالها من حقلٍ إلى آخرٍ للدلالة على معنى جديدٍ ذي نسبٍ جليٍّ بالأوّل. أما "الوصل" فهو كالخيط الجامع الذي ينتظم حباتِ العقدِ الواحد، فبين الأصل والنقل يتعيّن وجودُ الوصل، وهو المعنى الجامع الذي يؤدّن بتطور الدلالة، وانتقالها من مضمارٍ إلى مضمار، ولعلّ هذا قد وُسم في البلاغة العربيّة بالمناسبة؛ إذ إنّ المجاز هو اللفظُ المستعملُ في غير ما وُضِع له أولاً لمناسبةٍ بينهما^(١٤٦)، وبعبارة الكفويّ الدّالة على "الوصل" في تعريفِ المجاز: "هو اسمٌ لما أريد به غيرُ موضعه لاتّصالٍ بينهما"^(١٤٧)، والمناسبة تلك، أو الاتّصال ذلك، هو حلقة وصلٍ جامعةٍ بين الدلالة المتقدمة والدلالة الحادثة؛ بين دلالة السّابق ودلالة اللاحق، ولعلّ هذا يفضي إلى الإشارة إلى أنّ القدماء كانوا قد التفتوا إلى ملحظ التطوّر الدلاليّ عامّة، وموضوع هذه الورقة خاصّة، إنّ بالمثال، وإنّ بالتّظهير، وفي مصنّفاتهم ما يومئ بأنّ لديهم مجموعاً متكاثراً من المُثل التي نَبهوا على تطوّر الدلالة، لِنَرْجِع النّظر في قولِ ابن قتيبة: "والعرب تسمي الشّيء باسم الشّيء إذا كان مجاوراً له، أو

١٤٦. انظر: ابن أبي الإصبع، بديع القرآن، ١٧٦.

١٤٧. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (١٠٩٤ هـ) - الكليات، تحقيق عدنان درويش، ومحمد

المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، ٨٠٤.

كان منه بسببٍ على ما بيّنتُ لك في بابِ تسميةِ الشيءِ باسمِ غيره (١٤٨)، وكذلك قوله في سياقٍ آخر: فالعربُ تستعيرُ الكلمةَ فتضعُها مكانَ الكلمةِ إذا كان المسمّى بها بسببٍ من الأخرى أو مجاوراً لها أو
مشاكلاً (١٤٩)، وقولُ ابنِ السّيّد: "كما يسمّى الشيءُ باسمِ الشيءِ إذا كان منه بسببٍ (١٥٠)، وقولُ ابنِ الأثير في النّهاية: فاستعملوا لفظَ السّببِ في موضعِ المسببِ حتى صار به أشهر" (١٥١).

وسادسها: وصيّةٌ إلى مدرّسي علم الدّلالةِ عامّةً، والمعجم العربيّ خاصّةً، بأنّ ينبّهوا على مثلِ هذه المواضعِ في محاضراتهم تخفيفاً لهذا الإشكالِ، وأنّ يخصّصوا مساقاتٍ تعنى بشأنِ التطورِ الدّلاليّ من وجهةِ تطبيقيةٍ للوقوف على ما يمكنُ أن يقفَ عليه الباحثون؛ إنّ طلاباً، وإنّ مدرّسين وفاءً بسيرورةِ التّواصلِ، واستشرافاً للتطورِ الدّلاليّ، واقترباً من تعيينِ دلالاتِ السّابقِ ومقاصده، وتأسيساً وتعزيزاً لفكرةِ المأمولِ المُنتظر، وهو المعجمُ اللّغويّ التاريخيُّ.

والحمدُ لله في بدءٍ وفي ختم

-
١٤٨. ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (٢٧٦هـ) أدب الكاتب، شرح علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ٢٣.
١٤٩. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٣م، ١٣٥.
١٥٠. ابن السيد، عبدالله بن محمد البطيوسي (٥٢١هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ٢/٢٧.
١٥١. ابن الاثير، النّهاية، ٣٥٧/٤.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.
- ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق أحمد الزاوي ومحمود الطناجي، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٣م.
- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط ٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٢م.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، مراجعة علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، ط ٢، دارالشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩م.
- أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٦٢م.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٦٠م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح، (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٦م.
- جيرو، بيير، علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، ط ١، دار طلاس للنشر، دمشق، ١٩٩٢م.

- حلمي خليل، الكلمة: دراسة لغوية معجمية، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- ابن دريد، أبو بكر بن الحسن، جمهرة اللغة، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ١٣٤٥هجرية.
- الراغب، أبو القاسم حسين بن محمد، معجم المفردات في غريب القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار الفك ر، بيروت، ١٩٨٩م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفك، القاهرة، ١٩٧٧م.
- السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز، نزهة القلوب في تفسير القرآن العزي، تحقيق يوسف المرعشلي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠م.
- ابن السراج، ابو بكر بن محمد، الاشتقاق، تحقيق محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري، (د.ن)، دمشق، ١٩٧٢م.

- ابن السيد، عبدالله بن محمد البطلبيوسي، الاقتضاب في شرح ادب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد احمد جاد المولى وعلي البجاوي وحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة (د.ت).
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.
- ابو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، محمد الخانجي، القاهرة، ١٩٦٢م.
- ابن فارس أبو الحسين احمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية، ومسائلها وسنن العرب العرب في كلامها، تحقيق عمر الطباع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٩٣م.
- ابن فارس ابو الحسين احمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ط١، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

- فندريس، جوزيف، اللغة ترجمة عبدالرحمن الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
- ابن قتيبة، أبو عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، شرح علي فاعور، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد احمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٣م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
- محمد رباع، انحسار الأصول وانتشار الفروع في نحو العربية وجملها، بحث في كتابه <دراسات لغوية>، دار الفلاح، عمان، ١٩٨٨م، ٧١ - ١١٤.
- محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣م.
- مكي بن أبي طالب، العمدة في غريب القرآن، تحقيق يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب ، ط ١، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- مهدي عرار، أثر استشراق التطور الدلالي في فهم النص القرآني: نماذج جزئية وموجهات كلية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان ٢٠٠٢م.
- مهدي عرار، جدل اللفظ والمعنى: دراسة في دلالة الكلمة، العربية، دار وائل، ط ١، عمان ٢٠٠٢م.
- مهدي عرار ظاهرة اللبس في العربية بين الثبوت والتحول: مثل من ظاهرة الإضافة، حوليات الجامعة التونسية، ع ١٣، ١٩٧٦م، ٧-٥٥.
- الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٨٦م.

